الأمم المتحدة

DP/2007/43/Rev.1

Distr.: General
25 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

التعجيل بإحراز تقدم عالمي في مجال التنمية البشرية*

مستكملة عملا بالمقرر ٣٢/٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

توطئة: المقرر ٣٢/٢٠٠٧ ..... ٤

أولا - مقدمة ٩

ثانيا - الإطار ١٠

ألف - التحديات الإنمائية العالمية ١٠

باء - الأمم المتحدة وخطة التنمية ١٣

جيم - أدوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٤

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب المناقشات التفصيلية مع المندوبين المطلوبة بغرض مد المجلس التنفيذي بأحدث معلومات متوفرة.

090608 090608 08-35195 (A)

ثالثا – التوجه ١٥
ألف – قيم الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية ١٥
باء – الانتفاع بالدروس المستفادة ١٦
جيم – نموذج أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٧
دال – رسم خريطة المسار ١٩
رابعا – تنسيق البرنامج الإنمائي للفعالية والكفاءة والاتساق ٢١
ألف – تعزيز فعالية وكفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ٢١
باء – دعم البرنامج الإنمائي لتعزيز الفعالية والكفاءة والاتساق في الأمم المتحدة ٢٢
خامسا – عمليات البرنامج الإنمائي ٢٧
ألف – الملكية الوطنية ٢٨
باء – تنمية القدرات: مساهمة البرنامج الإنمائي الشاملة ٢٩
جيم – الإدارة الفعالة للمعونة ٣١
دال – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٣٢
هاء – الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ٣٣
واو – الحكم الديمقراطي ٣٨
زاي – منع الأزمات والانتعاش ٤١
حاء – البيئة والتنمية المستدامة ٤٦
طاء – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٥٠
سادسا – الإدارة من أجل النتائج: المساءلة والمخاطر والموارد ٥١
ألف – إطار المساءلة ٥٢
باء – إدارة المخاطر في المؤسسة ٥٣
جيم – إدارة الموارد ٥٤

دال – إدماج التخطيط والميزنة والأداء وإدارة الموارد البشرية ٥٥

سابعا – الإطار المتكامل للموارد المالية ٥٧

ألف – إسقاطات موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٨

باء – إسقاطات موارد الأمم المتحدة التي يديرها البرنامج الإنمائي ٦٠

جيم – استخدام الموارد ٦٠

ثامنا – الرصد والتقييم والإبلاغ ٦٢

ألف – الرصد والإبلاغ ٦٢

باء – التقييم اللامركزي ٦٤

جيم – التقييم المستقل ٦٤

توطئة

المقرر ٢٠٠٧/٣٢
الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **وقد نظر** في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/43)،

٢ - **يشدد** على أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي هي وثيقة حية سيقوم المجلس التنفيذي باستعراضها بانتظام أثناء الفترة المشمولة بالخطة؛

٣ - **يؤيد:**

(أ) الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١، بصيغتها المعدّلة والمزيدة بموجب هذا القرار؛

(ب) العملية التالية للاستمرار في تحسين الخطة:

'١' إصدار مدير البرنامج نسخة مستكملة من الخطة الاستراتيجية أثناء دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، تراعي جميع أحكام هذا القرار؛

'٢' مناقشة مشروع إطار المساءلة والنظر فيه أثناء انعقاد دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠٠٨؛

'٣' تقديم بيان بآثار استعراض عام ٢٠٠٧ الشامل المتعلق بالسياسات الذي يُجرى كل ثلاث سنوات على الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك الفصول المتعلقة بالتنسيق والحكم الديمقراطي وتنمية القدرات ومنع الأزمات والانتعاش، إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨؛

'٤' تقديم أطر مستكملة للنتائج الإنمائية والمؤسسية إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨ ؛

'٥' تَضمّن التقرير السنوي المقدم من مدير البرنامج إلى دورتي المجلس التنفيذي السنويتين لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ التقارير المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

'٦' تقديم تقرير شامل عن الأداء والنتائج إلى دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٠، وتقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية إلى الدورة نفسها؛

٤ - **يقرر** أن يكون هذا القرار بمثابة مقدّمة وجزء لا يتجزأ من خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٥ - **يعيد التأكيد** على أن تقديم الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يكون القاعدة التي تقوم عليها خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٦ - **يشدد** في هذا الصدد على ضرورة أن يركّز البرنامج الإنمائي على الأداء الفعال في المجالات المتصلة بالتنمية، ولا سيما من أجل القضاء على الفقر عن طريق التنمية، والنمو الاقتصادي المستدام والعادل، وبناء القدرات؛

٧ - **يؤكد من جديد** ضرورة أن يكون من بين السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الطابع الشمولي والطوعي وأن تقدم كمنح تكون حيادية ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة بصورة مرنة، وأن تنفذ الأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛

٨ - **يدرك** أن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار؛

٩ - **يدرك أيضاً** أن تقديم الدعم لتنمية القدرات يشكّل مساهمة البرنامج الإنمائي الشامل في مساعدة البلدان المشمولة بالبرامج في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، **ويشدد** على أن يشمل محور بناء القدرات بناء قدرات مؤسسية وبشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية لهذه البلدان؛

١٠ - **يعترف كذلك** بأهمية الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز الملكية الوطنية في الخطة الاستراتيجية وأن يعمم مراعاة الملكية الوطنية في جميع مجالات عمله؛

١١ -. **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مشتركة بين بلدان الجنوب في جميع مجالات تركيزه، كوسيلة لزيادة تبادل أفضل الممارسات وزيادة الدعم فيما بين البلدان النامية بغض النظر عن مستواها الإنمائي، **ويطلب أيضاً** إلى مدير البرنامج أن يضع، بالتشاور مع المجلس التنفيذي، أهدافا قابلة للقياس، من أجل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٢ - **يشدد** على أن الفقرة ٥ من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المتعلقة بالملكية الوطنية للبرامج الإنمائية تنطبق على جميع أنشطة البرنامج الإنمائي، بما في ذلك تفاعله مع المجتمع المدني؛

١٣ - **يشدد** على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يقوم، بموافقة البلد المضيف، بمساعدة الحكومات الوطنية في تهيئة بيئة مواتية يتسنى فيها تعزيز الصلات بين الحكومات الوطنية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص المشتركة في العملية الإنمائية، بهدف إيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الإنمائية وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية؛

١٤ - **يحثّ** البرنامجَ الإنمائي، بوصفه أحد أعضاء نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، على مواصلة تقديم دعمه إلى البلدان المشمولة بالبرامج ضمن إطار عمل هيوغو، وذلك بالتنسيق الوثيق مع أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

١٥ - **يشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/RES/60/1) التي عقد رؤساء الدول والحكومات فيها العزم على دعم زيادة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

١٦ - **يؤكد** على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي، وإن لم يكن له دور معياري أو رقابي فيما يتعلق بحقوق الإنسان أن يُعلي شأن قواعد ومعايير الأمم المتحدة العالمية بما فيها المعايير المتصلة بحقوق الإنسان؛

١٧- **يشدد** على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتّبع في البرمجة نهجاً قائماً على التنمية البشرية؛

١٨ - **يحيط علماً** بتحسّن إدماج المنظور الجنساني في مجالات تركيز البرنامج الإنمائي، **ويشجّع** البرنامج الإنمائي على مواصلة بناء القدرات الداخلية اللازمة لمعالجة الأبعاد الجنسانية في عمله بما في ذلك إقامة نظم تمكينية لتحفيز الموظفين ومساءلتهم على جميع مستويات العمل، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني

والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في برامجه القطرية وأدواته التخطيطية وبرامجه القطاعية وأن يصوغ غايات وأهدافا قطرية محددة في هذا المجال وفقاً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

١٩ - **يشدد** على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في التعيينات التي تُجرى في البرنامج الإنمائي، في المقر وعلى الصعيد القطري، في المناصب التي تؤثر في الأنشطة التنفيذية بما في ذلك تعيينات المنسقين المقيمين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتمثيل نساء البلدان النامية ومراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٠ - **يلاحظ** جهود البرنامج الإنمائي لزيادة تركيز عمله وتجنّب التداخل والتكرار غير الضروريين مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، **ويؤكد** أنه يجوز للبرنامج الإنمائي، بصفة استثنائية، أن يقدم، الدعم في المجالات الواقعة خارج مجالات التركيز المتفق عليها، وذلك عندما تطلب منه الحكومة ذلك وبعد التشاور مع منظمات الأمم المتحدة التي تشمل ولايتها الاضطلاع بأنشطة تنفيذية في مجالات عملها؛

٢١ - **يدرك** أن عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري قد يختلف حسب الحالة الخاصة في كل بلد من البلدان المشمولة بالبرامج، آخذا في الاعتبار التشريعات الوطنية والظروف الأخرى الخاصة بكل بلد؛

٢٢ - **يؤكد من جديد** أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتخذ، إلى أقصى حد ممكن، التنفيذ الوطني واستخدام الخبرات والتكنولوجيات الوطنية المتاحة قاعدة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية، واضعا في اعتباره أهمية بناء القدرات الوطنية وتبسيط الإجراءات ومواءمتها مع الإجراءات الوطنية، وتعزيز الإدارة المالية المسؤولة للأنشطة التنفيذية؛

٢٣ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل استعراض وتحسين أطر النتائج الإنمائية والمؤسسية، بما في ذلك على سبيل الاستجابة للتعليقات التي يبديها المجلس التنفيذي، **ويشدد** في هذا الصدد على أنه ينبغي أن تركز المؤشرات على قياس مساهمة البرنامج الإنمائي في النتائج وإنجاز النواتج، وليس على أداء البلدان المشمولة من البرامج؛

٢٤ - **يطلب أيضاً** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم معلومات لتوضيح دوره في رصد الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف ٨، وكذلك تعاونه وتكامله مع الكيانات الأخرى؛

٢٥ - **يشدد** على ضرورة استخدام المصطلحات والنُهُج المتسقة مع نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٢٦ - **يوافق** على الإطار المتكامل للموارد المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الوارد في الوثيقة DP/2007/43، **ويهيب** بالدول الأعضاء التي بوسعها أن تدعم البرنامج الإنمائي في بلوغ الأهداف المحددة للموارد في الخطة الاستراتيجية أن تفعل ذلك، وأن تلتزم، في أقرب وقت ممكن، بالإسهام في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٨ وما بعده، إذا أمكن، عن طريق إعلان تبرعاتها لعدة سنوات.

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

أولا – مقدمة

١ – يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمليات الوطنية للتعجيل بإحراز تقدم في مجال التنمية البشرية، بهدف القضاء على الفقر من خلال التنمية، وتحقيق النمو الاقتصادي المتكافئ والمستديم، وتنمية القدرات. ويعني هذا أن كل ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات وتوفير الدعم التقني وأنشطة الدعوة، ومساهماته في تعزيز الاتساق في تمويل التنمية العالمية، يجب أن يهدف إلى تحقيق نتيجة نهائية واحدة، هي: إدخال تحسينات حقيقية على حياة الناس والخيارات والفرص المتاحة لهم. ولقد تزعم البرنامج الإنمائي الدعوة إلى الأخذ بهذا النهج التكاملي تجاه التنمية البشرية منذ تسعينات القرن الماضي، مستخدما في ذلك تقارير التنمية البشرية، التي بدأ العمل بها بقيادة الراحل محبوب الحق بالاشتراك مع أمارتيا سن، بوصفها أدوات هامة للدعوة. ويشكل مفهوم تمكين الإنسان أحد محاور نهج التنمية البشرية، الذي يعالج، بالإضافة إلى الدخل، مسائل الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وحرية التعبير، وسيادة القانون، واحترام التنوع، والحماية من العنف، وحفظ البيئة، بوصفها أبعادا جوهرية للتنمية البشرية ورفاه الإنسان.

٢ – وقد زوَّد إعلان الألفية ومؤتمرات القمة الأخرى المجتمع العالمي بمجموعة راسخة من القيم التي يجب أن نسترشد بها في جميع أعمالنا. وحدد الإعلان والمؤتمرات أيضا النقاط المرجعية لمستويات محددة من التقدم يتعين إحرازها بحلول عام ٢٠١٥. ويجب علينا التفكر في هذه القيم والأهداف، أثناء صياغة البرنامج الإنمائي لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والتفكر أيضا في الشواغل العالمية والوطنية الرئيسية التي تظل تشكل عقبات حقيقية في سبيل التقدم.

٣ – وتحدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي الاتجاه العام لعملياته فيما يتعلق بتوفير الدعم للبرامج القطرية التي:

(أ) تدعم البلدان المستفيدة من البرامج، في أطار الملكية الوطنية لهذه البرامج، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية ذات الصلة بهدف التعجيل بإحراز تقدم في مجال التنمية البشرية في غضون السنوات الأربع المقبلة.

(ب) تبرز الحاجة الملحة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية لتحويل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، واقعا معاشا للبلدان النامية، بحلول عام ٢٠١٥، وبصفة خاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) تؤكد على ضرورة دعم تنمية القدرات من أجل تحقيق فعالية إدارة المعونة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتبارهما من العناصر الأساسية التي تسهم في تحقيق فعالية أنشطة البرنامج الإنمائي بصورة تؤدي إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية من أجل التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(د) تستخدم النمو الشامل والمستدام بوصفه موضوعها الرابط، من أجل تركيز الاهتمام بوجه خاص على الفئات الأشد تخلفا عن الركب، في عالم تتزايد فيه الوفرة بينما يتفاقم فيه انعدام المساواة إلى درجة الانفجار.

(هـ) تصوغ تفاصيل أدوار البرنامج الإنمائي بصورة تتسق مع ولايته التي تحددها العملية الحكومية الدولية، على النحو التالي: '١' دعم تنسيق وتعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها على الصعيد القطري؛ '٢' توفير المعرفة والمشورة المتعلقة بالسياسات وأنشطة الدعوة والدعم التقني، استنادا إلى الممارسات الجيدة والميزات النسبية، في مجالات تركيز أربعة، هي: الحد من الفقر، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والانتعاش، والبيئة والتنمية المستدامة.

(و) تسعى إلى تنمية القدرات على نطاق مجالات التركيز الأربعة من أجل دفع عمليات التغيير الوطنية في مجال التنمية البشرية إلى الأمام وتحقيق استدامتها، بوصفها أهم ما يقدمه البرنامج الإنمائي من خدمات إلى البلدان المستفيدة من البرامج.

(ز) تعزز تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال برامجها، باعتبارها وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

(ح) تتيح إمكانية قياس نتائج البرامج والنتائج الإدارية من أجل كفالة مساءلة البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالنواتج.

(ط) تستخدم الموارد العادية والموارد الأخرى، بصورة تتماشى مع الخطة الاستراتيجية، بهدف: '١' دعم الأنشطة البرنامجية؛ '٢' كفالة التنفيذ الفعال للبرامج؛ '٣' تيسير التنسيق داخل الأمم المتحدة؛ '٤' دعم المهام الإدارية.

ثانيا – الإطار

ألف – التحديات الإنمائية العالمية

٤ – تتقدم العولمة بسرعة فائقة، لكن بمعدلات متباينة في أبعادها المختلفة، وتؤثر بذلك على فئات ومناطق وبلدان معينة بأشكال مختلفة تماما. ومن الأهمية بمكان أن تحتضن العولمة

التنمية وتعزز الظروف التي تتيح التمكين على الصعيدين الوطني والدولي معا. ويجب استكمال الجهود الوطنية بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وتيسير تدفقات الأموال. وبينما شكّلت العولمة قوة دافعة أساسية للنمو الاقتصادي الذي عاد بالفائدة على مئات الملايين من البشر، فإن تقاسم هذه الفوائد فيما بين البلدان أو في داخلها لم يكن عادلا. ذلك أن كثيرا من أشد الناس فقرا في العالم يستبعدون أساسا من المشاركة في الأسواق وتبعا لذلك من الاستفادة من العولمة، لا سيما في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة السريعة التوسع. وعلى سبيل المثال، لا يرى العديدون من المزارعين في أفريقيا سوى بصيص أمل في أن تتحسن نوعية حياتهم، إلاّ إذا تعزز ارتباطهم بالأسواق الوطنية والعالمية وتزودوا بقدر أكبر بكثير من المعارف والمهارات وغيرها من الموارد اللازمة للنجاح في هذه الأسواق.

٥ - وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية لهذا الاستبعاد، ولمحدودية قدرة الكثير من البلدان والفئات على الاستفادة من الفرص المتاحة على الصعيد العالمي، في انفجار مشكلة انعدام المساواة في الدخل داخل البلدان وفيما بينها. وهناك أيضا تحديات ناشئة عن العولمة. فانعدام الأمن الاقتصادي المرتبط بالتغيرات الهيكلية السريعة آخذ في الازدياد، وتسيطر شبكات الجريمة العالمية على مقادير كبيرة من الموارد، ويحذر خبراء الصحة من أخطار انتشار الأوبئة على نطاق واسع في العالم. وينداح معظم هذه التحديات عبر المناطق والحدود الوطنية، مما يضعف قدرة البلدان على معالجة هذه المشاكل بمفردها - وهو ما يعزز ضرورة توثيق أواصر التعاون الدولي وزيادة فعاليته.

٦ - ولا تنتج جميع التحديات الإنمائية عن عمليات عالمية. ذلك أن عقبات خطيرة تعوق التقدم داخل كثير من البلدان، تنشأ عن حالات تسهم فيها السياسات الكلية والظروف التشريعية وقدرات المؤسسات العامة والهياكل الاجتماعية في تقليص خيارات وفرص ملايين الناس للتمتع بحياة أفضل.

٧ - وللدولة دور حاسم في تهيئة بيئة أكثر شمولا وتمكينا، تتاح فيها الفرص للجميع. ويتزايد عدد الحالات التي تشكل فيها تلبية احتياجات المواطنين عبئا ثقيلا على الدولة. وفي ذلك تجسيد لإحدى النتائج الهامة للدراسة التي أجراها البرنامج الإنمائي، في عام ٢٠٠٤، عن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. وفي كثير من البلدان، تعجز وكالات القطاع العام - على مستويات مختلفة تشمل الوزارات ومرافق المياه ومجالس المدارس المحلية - عن توفير السلع والخدمات التي يتوقعها الناس. يضاف على ذلك أنه بينما اتسع نطاق الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم، حدثت أيضا انتكاسات أدت إلى تقييد حقوق الناس وحرياتهم السياسية.

٨ - وتعوق النزاعات والكوارث والأوبئة مسيرة التنمية أيضا. وبينما تعود جذور بعض هذه العوامل إلى أحداث أو عمليات عالمية، فإن ضعف القدرات الوطنية يسهم في كثير من الأحيان في تحديد مقدار ما يلحق بحياة الناس من خراب. وتشير التقديرات إلى أن التكلفة السنوية العالمية للنزاعات الدائرة بين الدول تفوق كثيرا المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية؛ بل إنها تفوق مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، حتى إذا حقق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرقم المستهدف، وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وتسبب الكوارث الطبيعية أضرارا بشرية جسيمة تتجاوز الأضرار التي تسببها الصراعات المسلحة، ويبدو أنها تتفاقم وتزداد تكلفة. وتحقق في عام ٢٠٠٥ رقم قياسي تاريخي في خسائر التأمينات التي تُعزى إلى الكوارث الطبيعية (٨٠ بليون دولار). وشهدت السنوات الخمس الماضية وقوع ١٠ كوارث من بين الكوارث العشرين الأكثر تكلفة التي وقعت في السنوات الـ ٣٥ الماضية.

٩ - ويستمر فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) والأوبئة الأخرى المنتشرة على نطاق العالم، في تخريب المجتمعات المحلية في سائر أنحاء العالم النامي. واقتطع انتشار وباء الإيدز أكثر من ١٥ سنة من العمر المتوقع في كثير من البلدان، وتزداد كثيرا بسببه صعوبة تحقيق الأغراض الإنمائية المنشودة. وربما كان في مقدور بعض البلدان تجنب هذا الخراب أو الحد منه، إن هي اتخذت في وقت باكر على الصعيد الوطني، إجراءات أكثر عجالة ودقة في تحديد الأغراض. وفي غضون ذلك، يحذّر خبراء الصحة من أخطار انتشار الأوبئة الأخرى على الصعيد العالمي.

١٠ - وتنشأ جميع هذه العقبات الكأداء في ظل التحديات البيئية القائمة، بما في ذلك ما ينتج منها عن تغير المناخ، أكثر التحديات التي ستشهدها العقود المقبلة مدعاة للاهتمام، حيث ينتمي كثير من البلدان الأشد عرضة للتأثر إلى طائفة البلدان الأشد فقرا، وينتمي كثير من الناس الأشد فقرا إلى الفئات الأكثر ضعفا. وتشمل التحديات البيئية الأخرى تدمير التنوع البيولوجي، والتصحر، وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة، ونقص إمدادات المياه العذبة، وانتشار المواد الكيميائية الخطرة. وسيكون للتعاون الدولي دور حاسم في عكس مسار الاتجاهات الحالية.

١١ - ويقع عبء توفير المساعدة للدول والمجتمعات المحلية والأفراد من أجل مواجهة مختلف التحديات العالمية والوطنية وحلها، على عاتق الأوساط الإنمائية التي ينتمي إليها البرنامج الإنمائي. وقد أوضح المجتمع الدولي بجلاء التزامه بالقيام بهذه المهمة. وتعكس الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا المتفق عليها دوليا، فهما مشتركا مفاده أنه

يجب معالجة التحديات العالمية بصورة تؤدي إلى حدوث تقدم شامل يستند إلى قاعدة عريضة، وإلى أن تحظى جميع أبعاد التنمية البشرية بالاهتمام.

باء – الأمم المتحدة وخطة التنمية

١٢ – أولا، يؤكد القراران ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨ المتعلقان بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنمية بلدانها وتدرك أهمية الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية. ويشدد القراران كذلك على أن الحكومات المستفيدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن القيام بتنسيق جميع أنواع المساعدات الخارجية، على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية.

١٣ – ثانيا، بالرغم من وجود تحديات عالمية ملحة، توجد آمال حقيقية في التعجيل بإحراز تقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية في نهاية المطاف. إذ يوجد توافق في الآراء على أنه تم إحراز تقدم كبير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انتُشل ملايين الناس من ربقة الفقر المدقع، وتشهد بلدان كثيرة تحسنا في مؤشرات تنميتها البشرية. و إذا أوفت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالتزاماتها القائمة بالفعل، يمكن أن يتحقق عندئذ ما يفوق ذلك بكثير– في معظم البلدان الأشد فقرا وكثير من البلدان السريعة النمو ذات الدخل المتوسط.

١٤ – ثالثا، يوجد تقارب كبير في وجهات النظر بشأن الإجراءات الإنمائية الحيوية التي يلزم اتخاذها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والاستجابة للتحديات العالمية المبينة إجمالا أعلاه. وينبثق هذا التقارب عن إعلان الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتشمل الإجراءات اللازمة تعزيز السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الشامل، والحكم الرشيد؛ وازدهار المؤسسات الخاصة؛ وكفالة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفعالة لجميع المواطنين؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وزيادة حجم الاستثمار في الهياكل الأساسية الرئيسية والخدمات الاجتماعية.

١٥ – رابعا، يأتي التوافق في الآراء الواسع النطاق بشأن الإجراءات اللازمة مصحوبا بتعريف أوضح لدور الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد أيد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ دور الأمم المتحدة في مجال التنمية – لكنه دعا أيضا إلى ”تقديم دعم أكثر كفاءة وفعالية للبلدان الأعضاء“. واعترف قرارا الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨ بأن تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال توفير المساعدة للبلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وتدعيم قدرته على ذلك، يتطلب استمرار تعزيز فعاليته وكفاءته واتساقه وأثره. وهناك تقدم في مجال تنسيق وتبسيط العمليات، لكن الأمر يتطلب

بذل المزيد من الجهد داخل الأمم المتحدة، من أجل الاستجابة للآليات الجديدة للمعونة، مثل الدعم المباشر للميزانية والنُهج الشاملة للقطاعات والبرامج المشتركة.

١٦ - خامسا، يوجد توافق في الآراء في طور النشوء بشأن الموارد المالية اللازمة لمساعدة البلدان على تحسين حياة مواطنيها. وكان الاتفاق على زيادة معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة لمساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أحد الاتفاقات الأساسية الحيوية لمؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠ ومؤتمر مونتيري لتمويل التنمية المعقود في عام ٢٠٠٢. ومن دواعي الأسف أنه لم يجر الوفاء بهذه الالتزامات على الرغم من مضي خمس سنوات على عقد المؤتمر. وهناك حاجة إلى عكس مسار هذا الاتجاه، بما في ذلك توفير قدر أكبر من التمويل الأكثر ضمانا وقابلية للتنبوء للأمم المتحدة.

١٧ - وتعني زيادة الفعالية أنه يجب على منظمات الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الحكومات، بناء شراكات أمتن مع شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، ممن لديهم قيم مشتركة وكذلك أهداف وموارد موحدة. وبالمثل، تظل موارد المشاريع الخاصة العالمية والوطنية، وموارد المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، على قدر كبير من الأهمية، ولكن مستوى استعمالها منخفض إلى حد كبير في مجال تعزيز التنمية البشرية. وستكون إقامة شراكة أقوى مع القطاع الخاص مسألة حيوية لنجاح التنمية. وهناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود للاستفادة من نُهج وإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز فعالية التنمية بوسائل تشمل تنمية القدرات الوطنية.

جيم - أدوار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٨ - يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورين في خدمة المجتمع الدولي والدول الأعضاء والمجتمع بوجه عام. وهما دوران يعزز كل منهما الآخر.

١٩ - فمن ناحية، طُلب إلى البرنامج أن يقوي دوره في دعم وتعزيز تنسيق منظومة الأمم المتحدة ورفع كفاءتها وفعاليتها بوجه عام على المستوى القطري. وأكدت الجمعية العامة مجددا، في قراريها ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨، أن إدارة نظام المنسقين المقيمين ''ما زالت مترسخة بقوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي''.

٢٠ - ومن ناحية أخرى، يواصل البرنامج توفير الدعم في مجال السياسات والدعم التقني للبلدان المستفيدة من البرامج، بالعمل على مجابهة التحديات التي تواجهها عدة قطاعات في مجالات تخفيف وطأة الفقر والحكم الديمقراطي ومنع الأزمات والانتعاش والبيئة والتنمية المستدامة، والترويج لذلك العمل. ويوفر عمل البرنامج الإنمائي في تلك المجالات وفيما يتعلق

بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج، من أجل تعزيز قدراتها الخاصة في مجال تصميم استراتيجيات إنمائية تجسد الظروف والأهداف الوطنية لكل بلد، ضمن الإطار العام للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهو عمل استراتيجي وتكاملي يركز على ترابط القطاعات، ويهدف دائما إلى تقوية المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرات الحكم السليم ومشاركة المواطنين. وينفذ هذا العمل بالاشتراك مع الحكومات، وفي شراكة مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبدعم من البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المانحة.

ثالثا – التوجه

٢١ – يختط البرنامج الإنمائي مسارا مستقبليا من خلال تنفيذ التوجه الاستراتيجي الذي أقره مجلسه التنفيذي، والعمل على إشراب أنشطته القيم الأساسية للأمم المتحدة، والتعلم من تجاربه السابقة، واستقطاب الكفاءات الأساسية والقدرات الفريدة، من قبيل دوره المزدوج وشبكة معارفه الغنية وحضوره العالمي وهيكله اللا مركزي ونموذج أعماله. ويسترشد البرنامج الإنمائي أيضا، في سلوك هذا المسار، بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢.

ألف – قيم الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية

٢٢ – يسلط إعلان الألفية (A/RES/55/2) الضوء على ست قيم أساسية ضرورية للتنمية البشرية المستدامة، هي: المساواة والتضامن والحرية والمسؤولية المشتركة والتسامح واحترام الطبيعة. والبرنامج الإنمائي ملتزم بدعم إعمال هذه القيم في مختلف أنحاء العالم، وقد صمم أعماله في مجالي التنسيق والأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بحيث تعكس هذا الالتزام.

٢٣ – قرر رؤساء الدول والحكومات، في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/RES/60/1)، تأييد مواصلة تعميم منظور حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وسيلتزم البرنامج الإنمائي بقواعد ومعايير الأمم المتحدة العالمية، بما في ذلك ما يتصل منها بحقوق الإنسان. وليس للبرنامج أي دور لوضع المعايير أو الرقابة فيما يتصل بحقوق الإنسان.

٢٤ – وسيتّبع البرنامج الإنمائي تجاه البرمجة نهجا يرتكز على التنمية البشرية، تتطلب فعاليته توافر عناصر أساسية مسبقا. فمن الضروري أن تتولى الجهات الوطنية قيادة التدخلات الإنمائية وأن تؤول ملكيتها إليها، نظرا إلى أن الحلول الإنمائية تعكس الظروف والتطلعات المحلية وتتكيف معها. وينبغي أن يكون الدوران البرنامجي والتنسيقي للبرنامج الإنمائي

مدفوعين بالطلب، وأن يسترشدا بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بالنزاهة والسمة العالمية. ويتمثل نهج البرنامج الإنمائي تجاه المسائل الإنمائية على الصعيد القطري في دعم تنمية القدرات الوطنية، وليس في المشروطية السياسية.

باء – الانتفاع بالدروس المستفادة

٢٥ – تمكن البرنامج الإنمائي من تحديد عدد من الدروس الحيوية التي تسهم في تحسين فهم مواطن قوته ونقاط ضعفه، مستفيدا في ذلك من مشاورات عريضة النطاق ومجموعة متنوعة من التقييمات، تشمل تقييماته الذاتية وتقييمات البلدان المستفيدة من البرامج والمانحين، والتقييمات المشتركة بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، افتقر إدماج 'العناصر الدافعة' لفعالية التنمية في عملية تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إلى الانتظام لأسباب تعود جزئيا إلى كِبر عدد هذه العناصر وأوجه الاختلاف النسبي بينها.

٢٦ – وتقدم الدروس المستفادة دلائل كثيرة على دعم البرنامج الإنمائي للنتائج القوية والتقدم المحرز في مجال التنمية. وفي مجالات من قبيل الحكم الديمقراطي ومنع الأزمات والانتعاش، تدل التجارب على أن البرنامج الإنمائي قادر على تقديم دعم قوي لتعزيز القدرات الوطنية. وفي مجال الفقر، أعطت أنشطة الدعوة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، واستخدامه لأدوات معينة مثل تقارير التنمية البشرية والتقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية، زخما قويا للجهود التي تبذلها البلدان بهدف زيادة أنشطتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وساهم البرنامج الإنمائي أيضا في المسائل المتعلقة بالبيئة والطاقة من خلال عمله مع مرفق البيئة العالمية وبرامج بروتوكول مونتريال، التي عبأت تمويلا ذا شأن. وتوسع البرنامج أيضا في الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٧ – وفي مجالات أخرى، تسلط التجارب الضوء على عدد من المجالات لأغراض الاستعراض، هي:

(أ) تقديم دعم فعال وعملي لمعالجة مسألة التفاوت في الدخل وتشجيع إدماج الفئات المستضعفة؛

(ب) تشجيع بذل جهود منتظمة لتعميم منظور المساواة بين الجنسين؛

(ج) تجاوز مرحلة الدعوة إلى إسداء المشورة في مجالات معينة من السياسات، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الإدماج والشواغل المتعلقة بالتوزيع وبين الاستقرار الكلي والنمو الاقتصادي والاستدامة المالية؛

(د) دعم إمكانية حصول البلدان المستفيدة من البرامج على نطاق أوسع من موارد الأمم المتحدة، من جهات مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والوكالات المتخصصة غير المقيمة؛

(هـ) وإذ أثبت البرنامج الإنمائي قدرته على توفير الدعم في مجالي إدارة النزاعات والكوارث الطبيعية، فقد يكون عليه أن: '١' يقدم المزيد من أجل المساعدة على معالجة المخاطر قبل حدوث الأزمات؛ '٢' يساعد على بناء القدرات من أجل زيادة سرعة الاستجابة للأزمات وتنفيذ إجراءات الإنعاش المبكر حتى أثناء المرحلة الإنسانية لأية أزمة؛ '٣' يوفر تمويلا وموارد داخلية يمكن التنبؤ بهما من أجل الانتشار السريع عقب الأزمات؛

(ز) التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى في ما يتعلق بالقدرة على إدارة الشؤون البيئية، مع العمل على إدماج الشواغل البيئية في البرامج الإنمائية الأوسع نطاقا، مثل الحوار حول استراتيجيات الحد من الفقر؛

(ح) التركيز على تنفيذ السياسات المتعلقة بالقياس الكمي للأولويات الخاصة بفرادى البلدان، وتحقيق تكامل الأنشطة عبر القطاعات من أجل المزيد من التآزر والفعالية، والاستفادة من المعارف والموارد المحلية؛

(ط) زيادة دقة التركيز وتشجيع الإدارة القائمة على النتائج عن طريق الإطار التمويلي المتعدد السنوات، مع كفالة عدم إفراط خطوط الخدمات في التركيز على النهج القطاعية تجاه البرمجة؛ و

(ي) تحسين نُظم المساءلة وإدارة المخاطر من أجل معالجة نمو عمليات البرنامج الإنمائي وازدياد تعقيدها، حسبما اتضح من المراجعات الداخلية والخارجية.

جيم - نموذج أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٨ - تشير التحديات الإنمائية العالمية، والدروس المستفادة، وعملية إصلاح الأمم المتحدة تحت توجيه الجمعية العامة، إلى ضرورة تعزيز نموذج أعمال البرنامج الإنمائي، الذي يشمل توفير الدعم لعملية تنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشطة الدعوة والخدمات الإنمائية المتصلة به. ويوفر نموذج أعمال البرنامج إطار الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تنفيذ استراتيجياتها الوطنية الإنمائية، مع ملاحظة ما يلي على وجه التحديد:

(أ) كفالة أن يكون دعم البرنامج للأولويات الوطنية متماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٤، الذي يؤكد مسؤولية الحكومات في تنسيق المساعدة على الصعيد الوطني؛

(ب) تعزيز دعم عملية تنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بشكل يتسق مع ما أكده قرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٤ من أن دور المنسق المقيم يتمثل في الاضطلاع بالمسؤولية الشاملة عن الأنشطة التنفيذية للتنمية التي تجري على المستوى القطري وتنسيقها، ومع التوصيات اللاحقة الواردة في قراري الجمعية ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢ بشأن تقديم المزيد من الدعم لنظام المنسق المقيم؛

(ج) دعم الحكومات الوطنية في مجال تهيئة بيئة موائمة تتعزز فيها الروابط بين الحكومات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في سبيل إيجاد حلول جديدة وابتكارية لتحديات التنمية، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية، والاسترشاد في ذلك بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وفي ذلك الصدد، سيقيم البرنامج الإنمائي شراكات استراتيجية ابتكارية مع منظمات المجتمع المدني وشبكاته، علاوة على القطاع الخاص. وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا هاما أيضا في استراتيجيات الشراكات على مستوى المؤسسات والبلدان. وسيحدد البرنامج كل عام مبادرات يتم من خلالها تدريجيا توسيع إطار الشراكات ونطاق تأثيرها. وستشمل هذه المبادرات:

'١' تعزيز ترتيبات الشراكات الحالية، الواردة في مذكرات التفاهم مع شركاء الأمم المتحدة، ضمانا لتقسيم العمل بصورة عملية وإيجاد مجالات للتآزر؛

'٢' السعي إلى إقامة مزيد من الشراكات الهيكلية مع المؤسسات المالية الدولية وبخاصة مع البنك الدولي، بحلول عام ٢٠٠٨، في ثلاثة مجالات حيوية على الأقل، هي: الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر؛ والإنعاش المبكر؛ وفعالية المعونة؛

'٣' إنشاء شبكات، بما في ذلك شبكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل توفير الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بهدف تشجيع إقامة المشروعات المحلية، وتنمية القطاع الخاص، والمجتمع المدني، في ٥٠ بلدا على الأقل، بحلول عام ٢٠٠٩، وذلك بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة؛

(د) صقل الترتيبات المؤسسية الداخلية للبرنامج الإنمائي من أجل تحقيق المزيد من التقارب بين السياسات الإقليمية والمؤسسية والدعم الاستشاري وبين مجالات الاحتياج إليها في الميدان، كي تصبح تلك الخدمات أكثر استجابة لاحتياجات البرامج القطرية. وسيستدعي

ذلك فهم السياقات المختلفة التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي وتصميم خدماته (في مجالات الدعوة، والسياسات والمشورة، والدعم التقني) بحيث تتفق مع الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة من البرامج؛

(هـ) توفير إدارة فعالة للمعارف من خلال الحضور العالمي للبرنامج الإنمائي واستعمال نظمه لإدارة المعارف والموارد – وهما اثنتان من الميزات النسبية الرئيسية للبرنامج. ولكي ينجز البرنامج الإنمائي بفعالية البنود الواردة في هذه الخطة، يجب عليه أن: '١' يواصل توسيع وتحسين شبكاته الحالية للمعارف؛ '٢' يفتح الشبكات لموظفي الأمم المتحدة الآخرين ويساعد في أقامة شبكات للمعارف على نطاق الأمم المتحدة؛ و (ج) يفتح الشبكات تدريجيا بهدف إتاحة إمكانية المشاركة المباشرة للخبراء الخارجيين والمجتمع المدني والمؤسسات. وقد بدأ العمل بالفعل في جميع هذه المجالات الثلاثة.

دال – رسم خريطة المسار

٢٩ – في عالم يتسم بتزايد الوفرة وتفاقم اللامساواة إلى درجة الانفجار، سيشكل النمو الاقتصادي المستمر والعادل الموضوع الرئيسي الذي يحقق ترابط عمل البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وثمة تسليم في إطار هذا الموضوع الرئيسي بأنه على الرغم من ضرورة إحراز تقدم في القدرة الإنتاجية بشكل عام ووجوب تسريع هذا التقدم، يجب إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي يمكن بها إدماج الفئات الأشد تخلفا عن الركب في عملية النمو. فالنجاح في مكافحة الفقر لا يتحقق من خلال الأعمال الخيرية، بل عن طريق إعادة هيكلة العملية الاقتصادية بصورة تؤدي إلى المزيد من الإدماج. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تشكل، من خلال اتساق وفعالية عملها على الصعيد القطري، عنصرا قويا لمساعدة البلدان في تحقيق تنمية بشرية متوازنة، عاجلة، وشاملة.

٣٠ – ويعد التركيز بشكل متضافر وجماعي على تحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، أمرا بالغ الأهمية في مجال إحراز النتائج في الأجل الطويل. وينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي وشركاؤه تقديم المساعدة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتوجيه الموارد إلى المجالات الأشد حاجة لها. وسيكون من الضروري تعزيز جمع البيانات وتحسين نوعيتها، وسيعمل البرنامج الإنمائي في ذلك عن كثب مع شركائه، لا سيما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي.

٣١ – ويمكن أن تساعد أنشطة الدعوة العالمية والجماعية في إذكاء الوعي – بل وفي تحقيق التقدم – فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتشكل المنشورات من قبيل

تقرير التنمية البشرية وتقرير التنمية في العالم، وحالة الأطفال في العالم، أدوات دعوة قوية تخدم مصالح الفقراء. وأشار جميع الشركاء إلى الحاجة إلى متابعة أكثر اتساقا لهذه التقارير وإلى تحسين التنسيق والتعاون من أجل تعميق تأثيرها على التنمية.

٣٢ - وتحدد الخطة الاستراتيجية عمل البرنامج الإنمائي في مجال شؤون الحكم، الذي سيزداد اتساقه الآن مع احتياجات الفقراء. وسيجري تصميم عمل البرنامج الإنمائي في مجالي مكافحة الفقر والحكم الديمقراطي على أساس توفير المزيد من الدعم الفعال للبلدان كي تضع وتنفذ سياسات وبرامج قادرة على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير القدرات الإنمائية الوطنية، والحد من مختلف أشكال عدم المساواة. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى البلدان المستفيدة من البرامج في مجالات تعزيز قدرتها على مراقبة أسواق السلع الأساسية والخدمات على نحو يكفل الإنصافَ للفقراء والمرأة، علاوة على الفئات المهمَّشة، ويكفل حصولَهم على هذه السلع والخدمات. وبالمثل، سيتضمن العمل في مجالات منع الأزمات والانتعاش والبيئة والتنمية المستدامة استراتيجيات أقوى وأكثر وضوحا لتشجيع المساواة بين الجنسين، وتعزيز أمن المرأة وتمكينها، وحماية الفئات المهمَّشة.

٣٣ - وتشكل الملكية الوطنية أساس أنشطة البرنامج الإنمائي، باعتبار أن تنمية القدرات والعمل الإنمائي يمثلان مساهمته الكبرى - لا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشمل العمل على بناء القدرات وتنميتها مساعدةَ البلدان على تشخيص مكامن قوة قدراتها ومواطن ضعفها، وعلى تقدير التكاليف ودعم بناء قدرات الاستراتيجيات الإنمائية.

٣٤ - وستكون الإدارة الفعالة للمعونة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن ما ستسترشد به أيضا تدخلات البرنامج الإنمائي. ويتزايد دعم البرنامج لبناء القدرات وتنميتها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عبر تيسير إقامة الروابط واقتسام التجارب والموارد المؤسسية وتبادل الخبرات والمعارف فيما بين البلدان النامية.

٣٥ - ويشكل تشجيع المساواة بين الجنسين - بما في ذلك تمكين المرأة - أحد الأبعاد الأساسية للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. ولا يتمثل القصد من إدماج البرنامج الإنمائي لمنظور المساواة بين الجنسين في كفالة تعميمه في جميع مجالات العمليات والبرمجة فحسب، بل وفي كفالة إحراز تقدم حقيقي في مساعدة البلدان على تقليل جوانب عدم المساواة بين الجنسين وتحسين حياة المرأة. وسيستمر البرنامج الإنمائي في تعميم المنظور الجنساني والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج القطرية وأدوات التخطيط والبرامج الشاملة

للقطاعات. وستصاغ الأهداف المحددة على الصعيد القطري وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

رابعا – تنسيق البرنامج الإنمائي للفعالية والكفاءة والاتساق

ألف – تعزيز فعالية وكفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٣٦ – تكررت مناداة جميع شركاء التنمية بزيادة الفعالية والكفاءة والاتساق من جانب منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين ككل، بهدف كفالة تعزيز كفاءة وفعالية التعاون الإنمائي في مجال توفير الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وغايات التنمية البشرية. ويسلط قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ الضوء على هذه النقطة، مؤكدا أن ''الغرض من الإصلاح هو جعل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية في الدعم الذي يقدمه للبلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بناء على استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وأن جهود الإصلاح ينبغي أن تعزز الكفاءة التنظيمية وتحقق نتائج إنمائية ملموسة''.

٣٧ – وعلى نحو ما حدد في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٣٤ و ٢٥٠/٥٩، ومؤخرا في القرار ٢٠٨/٦٢، تتصل إدارة نظام المنسقين المقيمين اتصالا وثيقا بعمل البرنامج الإنمائي. كما يسلم القرار ٢٠٨/٦٢ بالدور المركزي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في توفير إمكانية تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري، بهدف زيادة فعالية استجابتها لأولويات التنمية الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج، بوسائل منها الموارد الملائمة والمساءلة. وفي هذا السياق، سيواصل البرنامج الإنمائي تكييف دوره الإداري وفقا للاحتياجات المتطورة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بحيث يعمل بشكل أكثر فعالية وكفاءة على تحقيق النتائج الإنمائية. وسيسخر البرنامج الإنمائي قدراته وخبرته وموارده المالية لتعزيز الفعالية والكفاءة والاتساق بشكل عام في الأمم المتحدة.

٣٨ – وإضافة إلى ذلك، يشدد قرارا الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢ على أن نظام المنسقين المقيمين مملوك لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل، وأن عمله ينبغي أن يكون قائما على المشاركة، وجماعيا، وخاضعا للمساءلة. وسيتمثل نهج البرنامج الإنمائي، بوصفه قيّما على إدارة نظام المنسقين المقيمين، في تعزيز هذه الملكية مع وضع ترتيبات داخلية مميّزة تكفل أن يكون النظام قائما بالفعل على المشاركة وجماعيا وخاضعا للمساءلة. واستنادا إلى هذه الخلفية، تجسد الخطة الاستراتيجية الحالية بمزيد من الوضوح والشفافية الدور التنسيقي

للبرنامج الإنمائي، بحيث يستجيب على نحو أكثر فعالية للأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج. وستتطلب هذه الرؤية تدابير قابلة للتقييم الكمي وتتسم بالمصداقية والفعالية، من أجل تحقيق نتائج في مجال إزالة المسائل المتصلة بتضارب المصالح.

باء – دعم البرنامج الإنمائي لتعزيز الفعالية والكفاءة والاتساق في الأمم المتحدة

٣٩ – سيكفل البرنامج الإنمائي، بوصفه قيّما على إدارة نظام المنسقين المقيمين، وضع ترتيبات داخلية مميّزة تكفل توضيح الفرق بين دور البرنامج فيما يتصل بوظائفه المحددة ودوره فيما يتصل بالمهام التي ينفذها نيابة عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أو دعما له. ولكي يحقق هذا الغرض، سيكفل البرنامج الإنمائي مشاركة منظمات الأمم المتحدة بصفة رسمية في عمليات صنع القرارات ذات الصلة بأداء نظام المنسقين المقيمين عمله. وسيكفل البرنامج وجود الترتيبات الداخلية من أجل أن تكون القرارات المتخذة بشأن إدارة النظام مملوكة لمنظومة الأمم المتحدة ومستقلة عن العمليات التشغيلية الداخلية لصنع قرارات البرنامج. وسيستند قياس نجاح البرنامج في إدارة النظام بصورة تكفل ملكية المنظومة له إلى تقييمات مستقلة للترتيبات الداخلية المميّزة المعمول بها.

٤٠ – وسيقوم البرنامج الإنمائي، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، ووفقا للإرشادات المتفق عليها لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاورات مع الشركاء، بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الهامة الرامية إلى تعزيز إدارة ومساءلة نظام المنسقين المقيمين و/أو توفير الدعم لهذه الإجراءات. أولا، وبمقتضى قراري الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢، سيكون البرنامج قد أكمل، بنهاية عام ٢٠٠٩، تدريب وتنسيب ٥٠ مديرا قطريا بتمويل من ميزانيته الأساسية، وسيواصل تعزيز حضورهم في السنوات التالية. وسيقوم البرنامج أيضا، مع شركائه في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، باستعراض وتنقيح الأوصاف الوظيفية والاختصاصات المتعلقة بالمنسقين المقيمين والمديرين القطريين، بغرض كفالة تحديد الأدوار والمسؤوليات وجوانب المساءلة بشكل واضح. وسينقح البرنامج وشركاؤه إجراءات اختيار وتعيين المنسقين المقيمين، بهدف مواصلة رفع نسبة من لا ينتمون منهم إلى البرنامج إلى ما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١، مع كفالة امتلاكهم للخبرات الإنمائية، والخبرة المتعلقة بالمعونة الإنسانية، حسب الاقتضاء. والشيء الهام هو أن البرنامج سيعمل أيضا، وفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، على كفالة مراعاة التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي على النحو الواجب، فيما يتعلق بالمرشحين ذوي الكفاءات المتساوية. وسيعمل البرنامج مع شركائه في الأمم المتحدة، على إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير المشتركة، من أجل تعزيز فعالية أفرقة المديرين الإقليميين، وهو ما سيشكل أيضا أحد

العناصر الهامة لتنفيذ نظام مشترك لتقييم المنسقين المقيمين، يكون خاضعا للرصد من قبل آلية مستقلة، بهدف كفالة نزاهة عملية التقييم. وسيعمل البرنامج الإنمائي، من خلال دراسة استقصائية يجريها كل عامين المشاركون على الصعيد العالمي، بالاشتراك مع الشركاء في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تقييم موضوعي لإدارة نظام المنسقين المقيمين، بهدف كفالة أن يكون عملهم قائما على المشاركة وجماعيا وخاضعا للمساءلة.

٤١ - ويشدد قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمثل أداة رئيسية لتحقيق كفاءة وفعالية التنمية واتساقها مع الخطط الإنمائية الوطنية، وأنه أداة مشتركة لبرمجة مساهمة الصناديق والبرامج على الصعيد القطري، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة الاتساق مع العمليات الوطنية لتحديد الأولويات والتخطيط. ويدرك البرنامج الإنمائي، حسبما يؤكد قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، إمكانات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومصفوفة نتائجه بوصفها الإطار الجماعي المتسق والمتكامل لبرمجة ورصد عمليات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، مما يتح المزيد من الفرص للمبادرات المشتركة، بما في ذلك البرمجة المشتركة. وكما يؤكد قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ أنه ينبغي أن يقوم نظام المنسقين المقيمين، بدعم من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بتقديم تقارير إلى السلطات الوطنية عن التقدم المحرز تجاه تحقيق النتائج المتفق عليها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويدرك البرنامج الإنمائي أيضا أن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ ''يشجع دعوة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى المشاركة بحكم وظيفته في طرائق المعونة وآليات التنسيق الحالية والجديدة، بناء على طلب البلد المستفيد من البرامج، ويدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز مشاركته في هذا الصدد''. وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على التطورات التي تطرأ في هذه المجالات، عبر القنوات المناسبة.

تعزيز قدرات المنسقين المقيمين وإدارتهم للمعارف

٤٢ - يلتزم البرنامج الإنمائي بتعزيز الدعم المقدم إلى خطة التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بشكل يتسق مع الولايات الحكومية الدولية القائمة، ويشجع المتابعة النشطة لتلك الخطة في جميع أرجاء المنظومة. وسيكتسي تنفيذ أنظمة لإدارة المعارف وبرامج تدريبية محسنة أهمية حيوية في مجال تحقيق هدف تعزيز فعالية إدارة نظام المنسقين المقيمين.

٤٣ - وسيضطلع البرنامج الإنمائي بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بما يلي:

(أ) الاستثمار في تحسين نظام تبادل المعارف لدى المنسقين المقيمين وإدراج ما لا يقل عن خمس منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة كشركاء كاملين في النظام بحلول عام ٢٠٠٩؛

(ب) توفير التدريب الأمني بوصفه ممارسة روتينية ذات صفة مؤسسية، بغرض زيادة فهم دور المنسقين المقيمين باعتبارهم مسؤولين مكلَّفين؛

(ج) إعداد دورات توجيهية وتدريبية حديثة التصميم للمنسقين المقيمين وتنفيذها، بالتشاور مع شركاء الأمم المتحدة، وفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن ''تشجع الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين عملية اختيار المنسقين المقيمين وتدريبهم''.

تعزيز فعالية و كفاءة واتساق حضور منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٤٤ - دعا قرارا الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢ إلى أن يحسّن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته التنسيقية على الصعيد القطري، من أجل الوصول بمستوى دعمه لجهود التنمية الوطنية إلى الحد الأمثل، بناء على طلب السلطات الوطنية. ويسلم القرار ٢٠٨/٦٢ بأن ''تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وقدرته على القيام بذلك يتطلب زيادة فعاليته وكفاءته واتساقه وتأثيره باستمرار''. وتطوعت ثمانية بلدان لأداء الدور القيادي في مجال تجريب نُهج مبتكرة لتعزيز الفعالية والكفاءة والاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، هي ألبانيا وأوروغواي وباكستان وتنزانيا والرأس الأخضر ورواندا وفييت نام وموزامبيق. ويعمل الجهاز الإنمائي مع الحكومات الوطنية على تحسين عملياته على الصعيد القطري استنادا إلى مبدأ أنه ''لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع'' فيما يتعلق بالتنمية، وأنه يجب أن تكون المشاريع التجريبية مدفوعة بالملكية والقيادة الوطنية. والبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل بشكل وثيق مع شركائه الوطنيين وشركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل دعم التنفيذ الناجح لهذه المشاريع وغيرها من المبادرات على الصعيد القطري، بشكل يتسق مع القرارين ٢٥٠/٥٩ و ٢٠٨/٦٢.

٤٥ - ويسلم البرنامج الإنمائي وشركاؤه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بأنه يتعين استعراض النتائج والدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة في هذه المشاريع التجريبية، في مجال تمكين منظومة الأمم المتحدة كي تحقق نتائج إنمائية أكثر فعالية، استنادا إلى عملية تقييم. وسيقدم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الدعم لعملية تقييم هذه المشاريع التجريبية في إطار التوجيه العام الذي يوفره قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وسيجرى بعد انقضاء فترة تنفيذ مناسبة تقييم واف للعملية والنتائج معا. وسيفحص الفريق نوعية إطار النتائج بهدف إجراء

تقييم ذاتي مبكر للتقدم المحرز، وسيجرى إطلاع المجلس التنفيذي على الدروس المستفادة، باعتبارها جزءا من خطة عمل تدخل في إطار دورة ٢٠٠٨-٢٠١١. وفي هذه العملية، يدرك البرنامج الإنمائي أن القرار ٢٠٨/٦٢ يشدد على الحاجة لإجراء تقييم مستقل للدروس المستفادة من تلك الجهود لتنظر فيه الدول الأعضاء.

إدارة الموارد المجمعة وتقديم الخدمات الفعالة

٤٦ - يُطلب إلى البرنامج الإنمائي مرارا، توفير مجموعة من الخدمات نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل البرنامج، لدى قيامه بذلك، بذل جهوده الرامية إلى تعزيز كفاءة وفعالية تلك الخدمات، بصورة تؤدي على وجه الخصوص إلى تخفيف جزء كبير من العبء الإداري والإجرائي الواقع على عاتق المنظمة والشركاء الوطنيين، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المستفيدة من البرامج، وإلى تعزيز الكفاءة والمساءلة والشفافية لدى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وسيقوم البرنامج الإنمائي، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) أداء دور الوكيل الإداري للصناديق الاستئمانية العالمية و/أو الذائعة الصيت و/أو المركّبة المتعددة المانحين (مثل الصندوق الاستئماني للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وصندوق بناء السلام)، والصناديق الاستئمانية الأخرى المتعددة المانحين، بناء على طلب شركاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وكفالة الوصول إلى أعلى درجات الإفصاح العلني في ما يتعلق بصناديق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(ب) تقديم الخدمات الإدارية والتنفيذية بطلب من منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في مجالات من قبيل سداد المدفوعات وتوفير الخدمات المتعلقة بها، والخدمات الإدارية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والخدمات المشتركة وأماكن العمل. وستقدم تلك الخدمات على أساس استعادة التكلفة بالكامل، وستوضع معايير واضحة للأداء في كل مجال.

(ج) القيام، مع شركاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بالترويج لزيادة تبسيط واتساق العمليات داخل منظومة الأمم المتحدة وتوفير الدعم لذلك. وفي هذا الصدد، يشارك البرنامج الإنمائي في جهود تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وتشمل جهود تحقيق الاتساق الهامة الأخرى وضع وتطبيق إطار عمل مشترك بين الوكالات للمساءلة المالية واعتماد النهج المتسق للتحويلات النقدية، الذي استحدثته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بأكمله، وكذلك الإجراء السليم لإعداد التقارير، بحلول عام ٢٠٠٨.

دعم التعاون فيما بين المنظمات

٤٧ - جرى استعراض الهيكل الحالي للتعاون فيما بين المنظمات من قِبل مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويلتزم البرنامج الإنمائي وشركاؤه في الأمم المتحدة، بكفالة تعزيز اتساق نظام التنسيق، من خلال إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفها ركيزة ثالثة داخل الإطار الأكبر لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وسيكون مدير البرنامج، كرئيس للمجموعة الإنمائية، خاضعا للإشراف المباشر للأمين العام بوصفه رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، فيما يتعلق بعمل نظام المنسقين المقيمين. وستكون المجموعة الإنمائية، مع تلقيها للدعم التقني المستمر من مكتبها، الركيزة التي ينصب اهتمامها على العمليات القطرية وعلى صياغة المواد الإرشادية وتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسات، التي تتخذها الركيزتان الأخريان، وهما اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، على الصعيد القطري.

الأثر في مجال الموارد

٤٨ - تعتمد قدرة البرنامج الإنمائي على دعم الفعالية والكفاءة والاتساق على حد أدنى لازم من موارد التمويل الأساسية. ويدرك البرنامج ما أكده قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ من ضرورة التصدي لاختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، على النحو الوارد كذلك في الفرع المتعلق بـ ''الإطار المتكامل للوارد المالية'' من هذه الخطة الاستراتيجية.

٤٩ - ويدرك البرنامج الإنمائي أيضا أن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ يلاحظ أن ''أنشطة التنسيق تنطوي، على الرغم من فائدتها، على تكاليف معاملات يتحملها كل من البلدان المستفيدة من البرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية عن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه''. ويؤيد البرنامج عملية تقديم تلك التقارير، بوصفه قيّما على أدارة نظام المنسقين المقيمين.

٥٠ - ويدرك البرنامج الإنمائي كذلك، أن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ ''يطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي، في سياق اضطلاعه بمسؤوليات إدارة نظام المنسقين المقيمين الذي يظل متصلا اتصالا وثيقا بالبرنامج، إنشاء آليات مناسبة لضمان ألا تؤدي تكاليف نظام المنسقين المقيمين إلى تخفيض الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج، وكفالة أن توجه وفورات التكلفة الناتجة عن الجهود المشتركة والتنسيق إلى البرامج الإنمائية، حيثما يكون ذلك ممكنا''. ومدير البرنامج ملتزم بتنفيذ هذا الحكم من أحكام القرار ٢٠٨/٦٢.

خامسا – عمليات البرنامج الإنمائي

٥١ – ترتكز عمليات البرنامج الإنمائي على الأولويات الإنمائية وخطط البلدان المستفيدة من البرنامج. وتشكل الملكية الوطنية للبرامج أساس عمله. ويستند هذا إلى أن الاستراتيجيات والحلول الإنمائية المجدية والمستجيبة للاحتياجات هي تلك التي تعكس الظروف والقدرات والتطلعات الوطنية. لذلك يجب أن يشرف البلد المعني على أنشطة التعاون الإنمائي وأن يديرها، وأن تكون تلك الأنشطة مدفوعة بالطلب ومستندة إلى الإدارة الفعالة للمعونة، والمساءلة المتبادلة.

٥٢ – وتكمن الميزة النسبية للبرنامج في نهجه الشمولي المتعدد القطاعات تجاه التنمية البشرية. وله دور برنامجي حيوي في الإسهام في الجهود العالمية والإقليمية والقطرية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الدولية الأخرى. ويسعى البرنامج، بالاستناد إلى خبرته على الصعيد القطري والدروس المستفادة والمشاورات مع الشركاء، إلى أن تكون استجابته للأولويات الوطنية كاملة، وإلى توخي الحرص في تفادي تداخل الاختصاصات والازدواجية غير المبررة مع شركاء التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

٥٣ – وإذا كان مبدأ الملكية الوطنية هو المتحكم في اختيار برامج البرنامج الإنمائي وتصميمها، فإن بناء القدرات وتنميتها يتمثلان ببساطة في 'كيف نفعل ذلك'. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى تعزيز القدرات الوطنية في أربعة مجالات له فيها مزايا نسبية تتماشى مع قيم وأهداف إعلان الألفية، وهي: الحد من الفقر والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ والحكم الديمقراطي؛ ومنع الأزمات والانتعاش؛ والبيئة والتنمية المستدامة. ولا يُقصد بإدراج مجالات الاهتمام هذه في الخطة الاستراتيجية الإيحاء بوجود نهج واحد يناسب الجميع، بل الإشارة إلى مجالات معينة يرتفع فيها الطلب على الدعم بشكل يناسب قدرات البرنامج الإنمائي، وهي المجالات التي يتوقع فيها أصحاب المصلحة من المنظمة أداء قويا، مع نتائج قابلة للقياس.

٥٤ – وفي مجال دعم وبناء القدرات اللازمة لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية المملوكة للبلدان، ينبغي أن يستند إنجاز البرنامج الإنمائي إلى الخبرات والميزات النسبية وفقا للمعايير المبينة في هذا الفرع، مع الاستفادة من المزايا النسبية والخبرات لدى المنظمات الشريكة العاملة على الصعيد القطري. وسيكثف البرنامج أنشطته في المجالات التي ينصب عليها تركيزه، على النحو الموجز في هذه الخطة الاستراتيجية، دون أن يشارك بشكل عادي في المجالات التالية: (أ) الأنشطة القطاعية المتخصصة؛ (ب) المشاريع الصغيرة الحجم التي ليس لها تأثير على نطاق البلد بأسره؛ (ج) الهياكل الأساسية التي لا تشتمل على بناء

قدرات؛ أو (د) شراء السلع والخدمات باعتباره نشاطا قائما بذاته. وسيقدم إلى المجلس التنفيذي استعراض للتنفيذ في منتصف المدة.

٥٥ - وكجزء من استجابة فريق الأمم المتحدة القطري للطلب على الصعيد الوطني، سيقف البرنامج الإنمائي دوما على أهبة الاستعداد لأن يكون ''الملاذ الأخير لتقديم المساعدة'' في حالة حدوث عجز في القدرات الوطنية أو وقوع أزمات، عندما يطلب منه ذلك على وجه التحديد. ويجوز للبرنامج، في سياق الدعم العام الذي توفره الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، أن يقوم، عندما تطلب إليه الحكومات الوطنية، وبعد التشاور مع منظمات الأمم المتحدة التي لديها ولاية تتيح تنفيذ أنشطة تشغيلية في مجال عملها الخاص، بتوفير الدعم بصفة استثنائية في المجالات التي تقع خارج مجالات تركيزه المتفق عليها.

٥٦ - وتشكل مساهمات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، الموضَّحة في هذا الفصل، جزءاً لا يتجزأ من العمل البرنامجي للبرنامج الإنمائي. ويتوقع أن يتعزز التعاون بين البرنامج والصندوق، بالاستفادة الكاملة من الولاية الاستثمارية الفريدة للصندوق وتركيزه على أقل البلدان نموا. وتنعكس زيادة التعاون على أفضل نحو ممكن في مجالات الخطة الاستراتيجية التي تعالج مسائل النمو والمشاركة الشاملين للجميع وإعادة إرساء أسس التنمية في ظروف ما بعد انتهاء الأزمات. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تشكل فرص التآزر موضوع المشاورات الجارية. وستتيح النتائج والمؤشرات التي صيغت على نحو مشترك لقياس النتائج المحرزة في مجالات التركيز، بما في ذلك البعد الجنساني، إمكانية أن يكتسب البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به قدرا أكبر من الفعالية فيما يتعلق بتحقيق نتائج في المجال الجنساني، بالاستفادة من الميزات النسبية والقيمة المضافة لدى كل كيان من الكيانات.

٥٧ - وتشكل الملكية الوطنية محور ارتكاز أنشطة البرنامج الإنمائي. وتقدم الفقرات التالية موجزا لمساهمة البرنامج الكبرى - بناء القدرات وتنميتها - ولنهجه الرئيسية تجاه فعالية التنمية ومجالات تركيزه الأربعة، علاوة على بعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتميز عمليات البرنامج الإنمائي بالعناصر التالية:

ألف - الملكية الوطنية

٥٨ - تقوم أنشطة البرنامج الإنمائي على افتراض أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية في بلدانها وعن وضع الخطط الإنمائية الوطنية وقيادتها. وينطبق هذا المبدأ في مختلف السياقات الإنمائية، سواء كانت مراحل مختلفة من التقدم الإنمائي أو حالات ما بعد انتهاء

النزاع ومراحل انتعاش مبكرة. وفي جميع الأحوال، يركز البرنامج الإنمائي دعمه على تنمية القدرات الوطنية، التي يجب أن تقودها الجهود الوطنية وتشكل محور ارتكازها، كي تكون مجدية ومستدامة. وهذا هو جوهر الكيفية التي يفهم بها البرنامج الإنمائي مبدأ الملكية الوطنية ويطبِّقه.

٥٩ - وتشكل الملكية الوطنية جزءا لا يتجزأ من عملية البرمجة المنسقة للأمم المتحدة. وتعتمد تلك العملية على إجراء تحليل لمستوى التنمية، بحيث يستند إليه إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بصورة تفضي إلى صدور وثيقة البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي. وتشكل تلك الوثيقة إطار الدور الإنمائي للأمم المتحدة في البلد المعني، وتنفذ في شكل استجابة مباشرة للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية، وتجري مواءمتها مع دورات البرمجة الوطنية. والمشاركة الحكومية الكاملة مطلوبة طوال عملية البرمجة. ويشكل الطلب القوة الدافعة للبرامج القطرية للبرنامج الإنمائي، التي يشترك البرنامج الإنمائي والشركاء الوطنيون في تصميمها وتنفيذها، وتخضع لموافقة المجلس التنفيذي واستعراضه.

باء - تنمية القدرات: مساهمة البرنامج الإنمائي الشاملة

٦٠ - تشكل التنمية البشرية - بما تتسم به من تركيز على التوسع واستخدام القدرات المؤسسية والبشرية - الأساس المفاهيمي لالتزام البرنامج الإنمائي منذ أمد بعيد ببناء القدرات وتنميتها. وقد أثرت منهجيات البرنامج الإنمائي على نُهج لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعكس تلك المنهجيات تحولا من نهج مدفوع بالعرض إلى عملية تغيير ذات قيادة وطنية، وتعطي مبدأ الملكية الوطنية شكلا محسوسا.

٦١ - ويتطلب الأمر، وفقا لما ينص عليه قرارا الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨، اتباع نهج أكثر صرامة وانتظاما تجاه دعم بناء القدرات وتنميتها، من أجل تعزيز المساعدة التي يوفرها البرنامج الإنمائي لجهود البلدان المستفيدة من البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التنمية البشرية. ويدرك البرنامج الإنمائي أنه يجوز، عملا بأحكام القرارين المذكورين، تطبيق نهجي بناء القدرات وتنمية القدرات معا - إذا طلب ذلك أحد البلدان النامية - بهدف توفير الدعم بأكثر قدر من الفعالية لأولويات البلد المعني وبرمجته في مجال التنمية. وفي ذلك الصدد، ترتكز خدمات بناء القدرات وتطبيقات على البحث والتحليل المستمرين للممارسات الجيدة والدروس المستفادة على نطاق جميع البلدان، ولمنهجيات تقييم القدرات وتطبيقات الاستجابة. ويجري التثبت من صحة هذه الطلبات وتحديثها بشكل مستمر من خلال عملية الرصد والتقييم الأكثر صرامة التي تجرى اليوم. وقد

دعم البرنامج الإنمائي الجهود المبذولة للإتيان بهذا الكم من المعارف والمنهجيات إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بهدف تيسير نشوء نُهج مشتركة للدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة في مجال تطوير القدرات الوطنية. ويتماشى هذا مع قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨ الداعيان إلى تعزيز فعالية الدعم الذي توفره الأمم المتحدة في ذلك المجال.

٦٢ - وسيعمل البرنامج بصورة وثيقة مع الكيانات الأخرى داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، علاوة على الشركاء على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بهدف دعم جهود تنمية القدرات من خلال تقديم الخدمات التالية:

(أ) تقييم القدرات - توفير الدعم للبلدان كي تحدد ما لديها وما ينقصها من قدرات فيما يتصل باحتياجاتها في مجالي تسريع وتيرة التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) استراتيجيات تنمية القدرات والاستراتيجيات الإنمائية - تيسير الشراكات لدعم وضع استراتيجيات تنمية القدرات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، استنادا إلى عمليات التقييم، وتوفير الخدمات المتعلقة بالسياسات والخدمات التقنية في مجالي الإصلاح المؤسسي والحوافز، ودعم القدرات القيادية والتدريب والتعلم، وآليات المساءلة؛

(ج) تنمية قدرات تقدير التكاليف والاستراتيجيات الإنمائية - توفير خدمات تقدير تكاليف الاستراتيجيات بشكل منهجي، وبصورة تؤدي إلى تيسير أنشطة الدعوة إلى توفير الاستثمارات اللازمة في مجال القدرات الوطنية من خلال الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية؛

(د) رصد وتقييم تنمية القدرات والتنمية - يشمل ذلك وضع مؤشرات قابلة للقياس بحيث يتسنى للعملاء الوطنيين تتبع التقدم المحرز في مجال تنمية القدرات من خلال نظم للرصد والتقييم.

٦٣ - ويجري العمل حاليا من أجل الشروع في توفير المنهجيات والخدمات المذكورة أعلاه للبرامج القطرية، باستخدام الصندوق الاستئماني لبناء القدرات والتنمية المعروف باسم 'قدرات عام ٢٠١٥'، لتكميل موارد الموظفين والموارد العادية المتاحة حاليا بغرض تلبية الطلب المتزايد.

٦٤ - ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية والمحلية وتنفيذها. ويساهم توسيع فرص مشاركة الشعب في تحقيق نمائه الذاتي في تنمية 'الإحساس المشترك بالمسؤولية' المشار إليه في

إعلان الألفية. ويتمتع البرنامج الإنمائي، مع المتطوعين من برنامج متطوعي الأمم المتحدة والجهات الوطنية والدولية، بوضع متميز يؤهله لتوفير الدعم على الصعيد القطري لجهود البلدان المستفيدة من البرامج وجهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، من أجل الانتفاع بهذا المورد.

٦٥ - ولم ينقطع الطلب على عمل البرنامج الإنمائي في مجال حقوق الإنسان من قبل البلدان المستفيدة من البرامج، وسيستمر البرنامج في تلبية طلب هذه البلدان لأنشطته في هذا المجال. ويسلم قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا، ويعيد تأكيد أن التنمية هدف رئيسي في حد ذاتها وأنها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الإطار الشامل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويظل البرنامج الإنمائي على التزامه بمراعاة منظور التنمية البشرية، الذي يركز على تفعيل الإمكانات البشرية من أجل تمكين الشعوب وتوسيع مجالات خياراتها وبناء قدراتها. ويتعاون البرنامج بشكل وثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في عمله المتعلق بحقوق الإنسان.

جيم - الإدارة الفعالة للمعونة

٦٦ - سيشكل دعم الإدارة الفعالة للمعونة سمة مميزة لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى توفير الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج من أجل تنمية القدرات الوطنية والمحلية لأغراض التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - ويتمثل أحد المؤشرات الرئيسية لفعالية التنمية في مواءمة تدفقات المعونة مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية والحاجة إلى خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للبلدان المستفيدة من البرامج. والبرنامج الإنمائي ملتزم بدعم هذه البلدان من أجل تعزيز الإدارة الفعالة للمعونة، تمشيا مع الممارسات الجيدة المقبولة على نطاق واسع. ويدعو القرار٢٠٨/٦٢ منظمات الأمم المتحدة إلى مواصلة تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة بشكل أفضل من مختلف أشكال المعونة. ويعد هذا من جوانب التطبيق الأساسية لعمل البرنامج الإنمائي في مجال تنمية القدرات دعماً للإدارة الوطنية للمعونة وقدرات التنفيذ، في سياق المبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز التعاون الإنمائي، مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

دال – التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٨ – سيشكل تكثيف الجهود سعيا وراء إيجاد حلول في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل مجالات تركيز البرنامج الإنمائي سمة مميزة لجهود البرنامج الرامية إلى توفير الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج من أجل تنمية القدرات الوطنية والمحلية لأغراض التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٩– وشكّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولا يزال، مساهمة قيِّمة في التقدم نحو تحقيق التنمية وإقامة الشراكات عبر المناطق. ويكرس البرنامج الإنمائي جهوده للارتقاء بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أحد الأبعاد الهامة لمساهمته في الشراكة العالمية من أجل التنمية. والمهم في الأمر، مع أخذ تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الحسبان، هو أن الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٨ – ٢٠١١) يحدد عناصر معيّنة لنهج البرنامج الإنمائي تجاه هذا التعاون ويحدد تفاصيلها، على نحو سيجري تعميمه والترويج له طوال عملية تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية.

٧٠ – ولتحقيق ذلك الغرض، سيكثف البرنامج الجهود الرامية لتعميم النُهج المشتركة بين بلدان الجنوب في جميع المجالات موضع التركيز بالطرق التالية:

(أ) شحذ إمكانات شبكته من المكاتب القطرية من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) البحث عن سبل لتعزيز عمل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تحديد أهداف قابلة للقياس، من خلال تنفيذ ولايتها لتنسيق الأنشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتقديم المشورة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأداء دور العامل الحفّاز لآليات التبادل فيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) الاستفادة من نطاق اتصاله العالمي لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج في تعزيز قدراتها على زيادة تأثير هذا التعاون؛

(د) مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على تحديد أحدث الخبرات في المجالات الحيوية للتنمية وتوثيقها ونشرها، بما في ذلك عن طريق إنشاء نظام موحد وقاعدة بيانات لأفضل الممارسات؛

(هـ) التشجيع، في إطار البرامج القطرية والإقليمية، على استخدام الموارد المؤسسية والتقنية والبشرية المتاحة في بلدان الجنوب لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) دعم البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها، في مجال تطوير القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة السياسات والمبادرات الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتصميمها وتنفيذها بفعالية، بما في ذلك عن طريق إنشاء مراكز تنسيق وشبكات تشمل أصحاب مصلحة متعددين على الصعد الوطني والإقليمي والأقاليمي؛ و

(ز) تعزيز اتساق وتنسيق الدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال بحوث السياسات والحوار، وإشراك القطاعين العام والخاص على نطاق واسع، والمبادرات المشتركة.

هاء – الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

تعزيز النمو الشامل للجميع والمساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

٧١ – يعتبر تخفيف حدة الفقر من صميم عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية. وكما سبق القول، لا يكفي النمو الاقتصادي لبلوغ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أنه عنصر أساسي لتحقيق التقدم البشري. وسيوفر البرنامج الإنمائي الدعم للبلدان في مجال تعجيل النمو الشامل للجميع بهدف كفالة تحقيق تنمية بشرية عادلة ذات قاعدة عريضة. ويمكن لتقارير التنمية البشرية الوطنية، التي تغطي قطاعا عريضا من المجتمع بالتعاون مع السلطات الوطنية، أن توفر الاستنارة اللازمة لوثائق التخطيط الوطنية وتكمّلها، وأن تبني 'الجسور' الضرورية لربط الناتج المحلي الإجمالي/نهج المحاسبة المالية بنهج التنمية البشرية الأوسع نطاقا وأكثر عمقا.

٧٢ – ويقدم البرنامج الإنمائي المساعدة للبلدان في صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية، وفي تنفيذ ورصد هذه الاستراتيجيات التي تستند إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتتمحور حول النمو الشامل للجميع والمساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك توفير الدعم التقني للتخطيط القائم على المشاركة، واستعراض الاستراتيجيات القائمة، وإجراء تقييمات للاحتياجات. وسوف يساعد البرنامج الإنمائي، بناء على طلب السلطات الوطنية، في تحديد خيارات السياسات وإجراء دراسات تشخيصية وتوفير التدريب اللازم لبناء القدرات المحلية والوطنية. وسيجري التركيز أيضا على دعم عمليات التخطيط لتحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية، استنادا إلى الأهداف المحددة على الصعيد دون الوطني.

٧٣ - وسيتركز إسهام البرنامج الإنمائي بوجه خاص على أربعة أبعاد حيوية للجهود الرامية إلى إقامة نمو شامل للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأول تلك الأبعاد هو إدماج السعي إلى تحقيق الأهداف في استراتيجية وطنية للتنمية تكفل ترابط الأهداف وتشمل التآزر وتتميز بالشمولية.

٧٤ - وثانيها هو تحليل البيانات لمساعدة الحكومات على البت في تخصيص الموارد تناسبيا للصحة والتعليم والري والنقل والقطاعات الأخرى. ويستطيع البرنامج الإنمائي توفير الدعم لتحليل المقايضات والتفاعلات بين القرارات الاقتصادية والأبعاد الأوسع نطاقا للتنمية البشرية، وتحليل عملية التنسيق والمواءمة الشاملة، التي تشارك فيها البلدان المانحة.

٧٥ - وثالثها هو المساعدة على تهيئة بيئة ملائمة للحصول على نطاق واسع من الخدمات المالية، ودعم دور القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، باعتبارها وسائل محتملة لتوليد النمو والعمالة وتخفيف حدة الفقر وزيادة إمكانية وصول الفقراء إلى الأسواق وحصولهم على السلع والخدمات.

٧٦ - ورابعها هو زيادة حجم الاستثمارات العامة اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بذل البرنامج الإنمائي جهدا ذا شأن في بناء قدرته على توفير الدعم للبلدان في مجال صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية ترتكز إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذها. وسيركز فريق دعم الأهداف الإنمائية للألفية على حشد وتنظيم الدعم على نطاق أوسع من منظومة الأمم المتحدة، كما سيجري دمج خطة الدعم على نحو أوثق في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأنشئت شبكة سياسات تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يديرها البرنامج الإنمائي، الذي يرأس الاجتماع التنسيقي لكبار الاقتصاديين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالمسائل ذات الصلة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وكمثال محدد لذلك، يجري إنشاء وظيفة ''مراقب'' للأهداف الإنمائية للألفية، كي يرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وسيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على توفير الدعم للبلدان في إعداد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية تستند إلى هذه الأهداف، علاوة على إعداد أطر إنفاق متوسطة الأجل، وزيادة حجم الاستثمارات ذات الصلة بالأهداف. وسيعمل البرنامج أيضا مع منظمة العمل الدولية من أجل دمج استراتيجيات العمالة المتعلقة بتخفيف حدة الفقر في الاستراتيجيات الإنمائية، ومع منظمات الأمم المتحدة في القطاعات ذات الصلة بولاياتها.

٧٧ - وسيتمثل جزء هام من هذا العمل في دعم للبلدان في مجال تقييم التدخلات التي قد يكون لها أكبر الأثر، من بين تدخلات الدولة، على تقليل أوجه الإجحاف المزمنة بصورة تتسق مع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في البلدان المتوسطة الدخل التي تتسم بحدة التفاوت. وسيعالج تحليل السياسات المنبثق عن العمل المتعلق بالإجحاف، القضايا الأساسية المتعلقة بخطة النمو الشامل للجميع.

٧٨ - ويتوقف تحقيق الإنصاف والشمول وتخفيف حدة الفقر بصورة فعالة على قدرة المؤسسات على توفير المنافع العامة والخدمات الاجتماعية، وتنظيم الأسواق بصورة فعالة تحقيقا للصالح العام، وتهيئة سبيل الحصول بشكل قانوني على الأصول والفرص الاقتصادية بطرائق تتسم بالعدالة والإنصاف. وسيساعد البرنامج الإنمائي الحكومات في توسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء على الخدمات المالية. وسيوفر الدعم، استجابة لطلبات البلدان، بغرض تحسين الأطر التنظيمية لإنجاز الخدمات العامة من أجل تعزيز إمكانية حصول الفقراء عليها. ويدرك البرنامج الإنمائي عند القيام بذلك، أنه لا توجد وسيلة واحدة لتلبية الاحتياجات كافة. وسينشئ البرنامج الإنمائي شراكات قوية مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في هذا المجال.

تشجيع العولمة الشاملة

٧٩ - لن تصبح السياسات المحلية الجيدة الإعداد فعالة على النحو المتوخى إلا إذا عادت عملية العولمة بالفائدة على جميع البلدان النامية. وسيكون من الأهمية بمكان أن يتسق النظام الدولي للتجارة والاستثمار وتمويل التنمية مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يدعم تلك الأهداف، بجانب بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا في جميع البلدان النامية. ويعمل البرنامج الإنمائي بصورة وثيقة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لكفالة أن تكون العولمة شاملة وداعمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - ونظرا لتزايد الطلب من البلدان ذات القدرة المحدودة، شرع البرنامج الإنمائي في تنفيذ برامج إقليمية للتجارة والتنمية بغرض بناء القدرات الوطنية المتعلقة بتحليل الاتجاهات والسياسات التجارية وأثرها على الحد من الفقر والتنمية البشرية. ويمكن أن يساعد هذا التحليل البلدان في التوجه صوب سياسات تجارية أكثر فعالية وإيثارا للفقراء، ويمكن أن يوفر أيضا الدعم اللازم للتفاوض بشأن أطر تجارية ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف من شأنها أن تؤدي إلى التنمية البشرية. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى دعم التكامل الإقليمي والاقتصادي المثمر لجميع البلدان النامية. وسيجري استخدام البحوث المتعلقة بالسياسات لتوفير الاستنارة

للعمليات الوطنية التي تضم أصحاب مصلحة متعددين، علاوة على عمليات صنع السياسات الحكومية والحكومية الدولية، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بجانب إسهامه في إعداد تقارير التنمية البشرية الإقليمية.

٨١ - وتستكمل هذه المبادرات الإقليمية بالإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا. وهي مبادرة تضم ست منظمات - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وترمي إلى مساعدة أشد البلدان فقرا في التغلب على العقبات المتصلة بالعرض التي تعترض التجارة (من قبيل نقص الهياكل الأساسية أو المؤسسات ذات الصلة)، وإلى بناء قدرة تنافسية دولية. وسيسهم البرنامج الإنمائي بقدر كبير في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، كما سيضطلع بمبادرات محددة لبناء القدرات؛ وسيعمل على كفالة أن تصبح القدرة التجارية جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نموا.

٨٢ - وثمة تحد آخر يواجه البلدان النامية هو إيجاد تمويل خارجي كافٍ (المعونات، وتخفيف عبء الدين، والقروض الجديدة، والاستثمارات الأجنبية وتدفقات رأس المال) بغرض تكملة الموارد المحلية. ونظرا إلى أن البرنامج الإنمائي يوفر تغطية قطرية شبه شاملة، فإنه يستطيع أداء دور متفرد في مجال تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بالتفاوض بشأن تمويل التنمية وبإدارته، بما في ذلك التقلبات المالية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية ذات الأسواق الناشئة. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والشركاء من البلدان لطرح مقترحات بشأن القدرة على تحمل الديون بصورة تتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية.

تخفيف آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على التنمية البشرية

٨٣ - بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، بلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم زهاء ٤٠ مليون شخص، وفاق عدد الوفيات من الإصابة بالإيدز ٢٠ مليون شخص. ويعد بلوغ هدف وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وغيرها من الأمراض الأخرى، وتحقيق انحسارها بحلول عام ٢٠١٥، بين الأهداف الإنمائية للألفية، على قدر كبير من الأهمية فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، لا سيما ما يتصل منها بالفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمهات.

٨٤ - وعلى وجه الخصوص، يتولى البرنامج الإنمائي، بوصفه من مؤسسي برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمشاركين في رعايته، مهمة التصدي للتحديات المتعددة القطاعات التي يثيرها وباء الإيدز، ويُسهم في الإجراءات الشاملة

التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة. ويسترشد البرنامج في التصدي للإيدز بنهج تقسيم العمل في البرنامج المشترك، الذي تقرر فيه أن يكون البرنامج الإنمائي منظمة الأمم المتحدة الرائدة في مجال معالجة أبعاد الإيدز المتصلة بالتنمية والحكم والتعميم والتشريع وحقوق الإنسان ونوع الجنس. وفي ذلك الإطار، ومع أخذ دور البرنامج في مجال الاستجابة العالمية للأوبئة في الاعتبار بوصفه ''المستفيد الرئيسي في نهاية المطاف'' من منح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سيركّز البرنامج الإنمائي تدخلاته على أربعة من مجالات الأولويات:

(أ) إدماج الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العمليات الإنمائية الوطنية. إذ يعد تعميم الأولويات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في عمليات التخطيط الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر أمرا بالغ الأهمية لكفالة تنفيذ إجراءات فعالة متعددة القطاعات لتخفيف آثار الإيدز بالنسبة للقطاعات والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية. ووفقا لما أوصت به فرقة العمل العالمية المعنية بتحسين التنسيق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتولى البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع البنك الدولي وأمانة البرنامج المشترك، قيادة برنامج عالمي مشترك لتزويد البلدان بالدعم التقني والموارد. ويضطلع البرنامج الإنمائي بمسؤولية أنشطة بناء القدرات لأصحاب مصلحة متعددين، وبدعم التنفيذ على الصعيد القطري، بينما يتولى البنك الدولي توجيه أنشطة التدريب على الصعيد الإقليمي. ويغطي البرنامج المشترك الآن ١٤ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسيوسع نطاقه ليشمل زهاء ٤٠ بلدا إضافيا، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

(ب) تعزيز عنصر الحكم في الاستجابات للإيدز. لأغراض الاستجابة لتعقيدات وباء الإيدز، تتطلب الاستجابات الوطنية الاتساق والتنسيق على الصعيد الوطني، بالاقتران مع إجراءات لامركزية ومع مشاركة طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعد تعزيز القدرة التنسيقية لدى السلطات الوطنية المعنية بالإيدز، وتشجيع اتساق ومواءمة دعم منظومة الأمم المتحدة والمانحين للجهود الوطنية، مسألة ذات أولوية لتجنّب ازدواجية البرامج وتجزئتها. ويتولى البرنامج الإنمائي أيضا تعزيز مشاركة المجتمع المدني الهادفة في تخطيط الاستجابات المتعلقة بالإيدز وتنفيذها وتقييمها - لا سيما شبكات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والتنظيمات النسائية، والفئات الضعيفة والمهمّشة المتضررة من الإيدز.

(ج) تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. تشكل حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين أمرا لا غنى عنه من أجل الحد من التعرض للإصابة بفيروس

نقص المناعة البشرية، وتخفيف أثر الإيدز على النساء والفتيات. ويدفع ما يرتبط بالإيدز من وصمة عار وتمييز إلى بقاء هذا الوباء في طي الكتمان والحيلولة دون الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ويعد التشجيع على تهيئة بيئة تشريعية مواتية وتمكين المرأة على قدر عظيم من الأهمية فيما يتصل برفع مستويات الاستجابة للإيدز.

(د) تسريع وتيرة تنفيذ برامج الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. يتزايد بشكل غير مسبوق حجم التمويل الذي تتلقاه البلدان من المبادرات المتعددة الأطراف، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لكنها تعجز في كثير من الأحيان عن تنفيذ البرامج الضرورية تنفيذا فعالا، بسبب افتقارها للقدرات المناسبة أو تحميل هذه القدرات فوق طاقتها. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع الصندوق العالمي في مجال تنمية قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على استخدام منح الصندوق في مكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي حالات عدم وجود جهات مستفيدة مناسبة على الصعيد الوطني، كانت البلدان تطلب إلى البرنامج الإنمائي، بوصفه المستفيد الرئيسي في نهاية المطاف، توفير الرقابة المالية والبرنامجية لمنح الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البرنامج الإنمائي ببناء قدرات الشركاء المحليين في مجال إعداد برامجها الذاتية للاستفادة من منح الصندوق العالمي وتنفيذ هذه البرامج وإدارتها ورصدها.

واو – الحكم الديمقراطي

٨٥ – يستوجب توطيد وتعميق الديمقراطية، أن تسير الانتخابات الحرة النزيهة جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لضمان تمتع الجميع بفرص المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. إذ تحتاج الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية إلى القدرات والموارد كي تنفذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة التي تعزز التنمية البشرية وتدير الخدمات العامة التي يتوقعها المواطنون. وعلاوة على ذلك، تدعو الضرورة إلى أن ترتكز أسس الحكم إلى مبادئ حقوق الإنسان، والشفافية، والأمانة، والمساواة بين الجنسين، المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والولايات المتفق عليها دوليا.

٨٦ – ويدعم البرنامج الإنمائي، بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، أهداف الحكم الديمقراطي من خلال تعزيز المؤسسات الرئيسية للحكم الديمقراطي على جميع الصعد: الوطنية والإقليمية والمحلية/اللامركزية. وتواجه التحديات العامة لإرساء دعائم الديمقراطية وتوطيدها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، لكنها تكون على أشدها في الدول الخارجة من النزاعات، حيث يترك العنف بصمته على رصيد الثقة الاجتماعية الضروري للوئام والتسامح الاجتماعي. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع كيانات الأمم المتحدة

الأخرى، مثل إدارة عمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، اللتان ترتبط ولايتاهما بولايته وتختلفان عنها في ذات الوقت، من أجل مساعدة البلدان على إنشاء هياكل حكم انتقالية.

تشجيع المشاركة الشامل

٨٧ - يوفر البرنامج الإنمائي الدعم للسلطات الوطنية في مجال تعزيز إشراك المدنيين على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. وتشمل آليات وفرص هذا الإشراك القوانين والمؤسسات والعمليات الانتخابية، وقنوات التعبئة (مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) وقنوات الاتصالات (الوصول إلى شبكات المعلومات، والإدارة الالكترونية، ووسائط الإعلام المستقلة). ويتمثل الغرض من مبادرات البرنامج الإنمائي للحكم الديمقراطي في دعم جهود البلدان المستفيدة من البرامج بهدف تعزيز المشاركة في عمليات الحوار المتعلقة بالسياسات العامة وصنع القرارات. وللبرنامج تعاون قوي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في هذا المجال، بجانب تعاونه مع جهات أخرى كثيرة من منظمات الأمم المتحدة وشركائها الخارجيين.

٨٨ - ويدعم البرنامج الإنمائي الحكومات في مجال تحديد التدخلات الفعالة التي تعزز مشاركة الفئات الاجتماعية الأشد فقرا،علاوة على النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ويعد انخفاض مشاركة المدنيين أو تراجعها مصدر قلق للكثير من البلدان، ويثير تساؤلات بشأن ثقة الجماهير ومشروعية الحكم. ويمثل دعم استقطاب مشاركة المدنيين وسط هذه الفئات ركيزة أساسية لتعزيز إمكانية مشاركتها في عملية صنع السياسات. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمله المتعلق بالنظم والعمليات الانتخابية بشكل وثيق مع شعبة الإدارة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، إثر تقسيم العمل بصورة حظيت بموافقة الجمعية العامة.

تعزيز قدرات المؤسسات الحاكمة الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة

٨٩ - يشكل تعزيز قدرات المؤسسات الحاكمة الخاضعة للمساءلة والمتجاوبة عنصرا هاما من عناصر الحكم الديمقراطي فيما يتصل بالتنمية البشرية. ويركز الدعم الذي يوفره البرنامج الإنمائي للحكومات الوطنية في هذا المجال على ثلاثة فروع للحكومة: (أ) تعزيز الهيئات التشريعية، والهيئات الإقليمية المنتخبة، والمجالس المحلية؛ (ب) دعم إصلاحات الإدارة العامة، في الحكومات الوطنية والسلطات المحلية؛ (ج) تعزيز أمكانية الحصول على العدالة وسيادة القانون. وستُمنح الأولوية البرنامجية في جميع هذه المجالات لتعزيز آليات الاستجابة والمساءلة العامة تجاه شواغل ومصالح الفقراء، والنساء والفئات الأخرى المهمشة. ويدعم البرنامج

الإنمائي عمليات السياسات العامة الفعالة، حيث يعمل القطاع العام على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية على تنمية القدرات والموارد لإدارة السياسات والخدمات. ويساعد توسع قدرات المؤسسات الحاكمة على إيجاد بيئة مواتية لإنجاز الأهداف الأخرى المتعلقة بالحد من الفقر وتقليل الأزمات وحماية البيئة. وفي هذا المجال، يعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع البنك الدولي في مجال الإدارة الاقتصادية، ومع فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بإنفاذ سيادة القانون في مجال العدالة، ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المساواة بين الجنسين، ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن مسائل الإدارة المحلية والإقليمية وتطبيق اللامركزية وتحديد مواقع الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٠ - وستركز إحدى المبادرات الرئيسية في هذا المجال على آليات المساءلة المتعددة القطاعات. فقد جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرات هائلة بشأن تدخلات محددة تتعلق بتعزيز المساءلة أمام الفقراء والنساء المهمشات، من قبيل إتاحة أمكانية الحصول على العدالة، وتطبيق الميزنة القائمة على أساس جنساني، والرقابة البرلمانية، وتقارير أداء المواطنين. غير أن ثمة تدخلات كثيرة ما برح تركيزها ينصب حتى الآن على قطاع واحد. وتشمل التحديات التي تواجهها نظم المساءلة التفاعل فيما بين المؤسسات والقطاعات - بين الحكومة والبرلمان، أو المجتمع المدني والحكومة، أو المؤسسات التي تضع القواعد وآليات إنفاذ العدالة، على سبيل المثال. وفي هذا المجال، يتعاون البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن إصلاح الإدارة العامة، وأخلاقيات القطاع العام، والإدارة اللامركزية، والإدارة الإلكترونية.

إرساء أسس الحوكمة الديمقراطية على المبادئ الدولية

٩١ - أكدت الدول الأعضاء، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أنه ينبغي للأمم المتحدة ''أن تعزز الصلات بين الأعمال المعيارية لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية''. وسيلبي البرنامج الإنمائي طلبات الشركاء الوطنيين المتعلقة ببناء قدرة مؤسسية وطنية من أجل إعمال حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتطبيق معايير مكافحة الفساد المناسبة في كل سياق من السياقات. وسيعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع المنظمات الشريكة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إطار الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٩٢ - ومن شأن وجود مبادرة استراتيجية في هذا المجال أن يطور عمليات تقييم مملوكة على الصعيد الوطني للحوكمة الديمقراطية. وستُحدد الأساليب والنهُج اللازمة لإجراء عمليات تقييم مملوكة على الصعيد الوطني للحكم الديمقراطي، يتمثل الغرض منها في تلبية

احتياجات صنّاع السياسات، وتتحدد من خلالها مؤسسات وعمليات الإصلاح والنقاط المرجعية والمعايير، وتوضع المؤشرات المنهجية لرصد التقدم المحرز. وستُدمج النتائج في ممارسات التخطيط التي ينفذها الشركاء الوطنيون، وفي تقارير التنمية البشرية الوطنية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد مواقع الأهداف الإنمائية للألفية.

زاي – منع الأزمات والانتعاش[1]

٩٣ – نشبت نزاعات عنيفة في أكثر من ٤٠ بلدا منذ مطلع القرن الحالي، مما أسفر عن تعرّض أكثر من ٢٥ مليون شخص للتشرد الداخلي، بالإضافة إلى تحول زهاء ١٢ مليون إلى لاجئين. وبلغ عدد الكوارث الطبيعية التي أصابت أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا[2]، منذ عام ٢٠٠٠، أكثر من ٨٠٠ ٢ كارثة. ويشكل ازدياد وتيرة واتساع نطاق الكوارث الطبيعية، لدى مقارنته بالنزاعات العنيفة، تحديات منفصلة لكنها مترابطة، في كلا المجالين الاقتصادي والإنساني. ويعيش ٨٥ في المائة من الأشخاص المعرضين لخطر الكوارث الطبيعية اليوم في بلدان تتسم بمستويات تنمية بشرية تتراوح بين المتوسطة والمنخفضة.

٩٤ – وبينما تؤثر النزاعات العنيفة والكوارث الطبيعية على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، فإن آثارها تؤدي إلى مضاعفة المشاكل التي تعانيها البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر وعدم المساواة. ويتضح هذا بوجه خاص في البلدان التي تعاني كوارث متكررة أو صراعات طويلة الأمد. إذ تجد تلك البلدان أنها انجرّت إلى حلقة مفرغة من الأزمات والفقر والمخاطر، يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وتفتقر غالبية هذه البلدان إلى القدرة على التعامل مع هذه التحديات بمفردها، وغالبا ما تنقصها الموارد المناسبة أو تكون أسيرة أوضاع إقليمية أو عالمية، مثل النزاعات العابرة للحدود. ومن شأن تقديم المساعدة العالمية في مجالات منع هذه الأزمات وتخفيف آثارها ودعم إدارة الحكومات لعمليات الإنعاش أن يساعد البلدان على إعادة بناء

(١) يستنير هذا الفرع من الخطة الاستراتيجية برؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالأزمات (DP/2007/20/Rev.1)، التي تقدم معلومات أساسية عن عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال.

(٢) الاستعراض الإحصائي السنوي، ٢٠٠٦، مركز الأبحاث المعني بأوبئة الكوارث، http://www.em-dat.net/documents/Annual%20disaster%20statistical%20review%202006.pdf.

الأسس اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخفض معاناة الإنسان، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

٩٥ - ويؤكد قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ ضرورة تنفيذ الأنشطة الانتقالية في ظل الملكية الوطنية، ويطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة المساهمة في هذا الصدد في تنمية القدرات الوطنية على جميع المستويات من أجل إدارة العملية الانتقالية. وبصفة عامة، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية أو التي تواجه صراعات وشيكة وتعرضت لاختلالات حادة في القدرات الوطنية أو المحلية الهامة، والبلدان التي حددها مجلس الأمن أو لجنة بناء السلام على أنها من البلدان التي تعاني حالة خروج من نزاع ذات أولوية. ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدراكا تاما التحديات الفريدة من نوعها التي تنشأ في كل إطار قطري على حدة، ويكيف مساعدته حسب احتياجات ومطالب كل بلد. ويعد بعض أنواع الدعم الدولي الذي تطلبه الحكومات الوطنية دعما مشتركا بين حالات الخروج من النزاعات وحالات ما بعد الكوارث، مثل طلب تطوير القدرات الوطنية والمحلية لإدارة المخاطر، وتقييم الاحتياجات، وتخطيط الإنعاش وقيادته وتنسيقه. بيد أن القدرة الوطنية على إدارة الأزمات والإنعاش تختلف في حالات الخروج من النزاع عنها في حالات ما بعد الكوارث، كما تختلف من بلد إلى آخر، مع ما ينجم عن ذلك من ضرورة تكييف الدعم المقدم حسب مقتضيات كل حالة على حدة. وسيجري التركيز على تمكين المرأة بوجه خاص في جميع أنشطة البرنامج الإنمائي في البلدان المتأثرة بالأزمات. وستسترشد الأنشطة في هذا المجال بخطة الثماني نقاط لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مجال منع الأزمات والانتعاش لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٦ - ويطلب القرار ٢٠٨/٦٢ أيضا إلى منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز التنسيق بين الإدارات والتنسيق بين الوكالات، لكفالة اتباع نهج متكامل ومتسق ومنسق تجاه تقديم المساعدة على الصعيد القطري، يأخذ في الاعتبار الطابع المعقد للتحديات التي تواجهها البلدان التي تعيش تلك الظروف وما تتسم به تلك التحديات من طابع خاص بالنسبة لكل بلد. ويعمل البرنامج الإنمائي، في ذلك الصدد، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبقية هيئات منظومة الأمم المتحدة على مساعدة السلطات الوطنية في الشروع فورا في تنفيذ أنشطة الإنعاش والانتقال المبكر والتحول من استراتيجية الإنعاش القصيرة أو المتوسطة الأجل لما بعد الأزمات إلى إطار العمل الإنمائي الوطني الطويل الأجل. وتشمل التدابير المحددة في هذا المجال وضع قواعد ومبادئ توجيهية؛ وتوفير أدوات التقييم والبرمجة لدعم عمليات الإنعاش على المستوى القطري؛ ودعم أنشطة الدعوة لتعزيز تمويل جهود الإنعاش. وسيولى مزيد من الاهتمام إلى دعم المنسقين الإنسانيين/المقيمين في المجالات التالية: (أ) بدء عملية

التخطيط للإنعاش أثناء المرحلة الإنسانية، استنادا إلى الفهم المشترك لكل حالة؛ (ب) كفالة تحسن دمج المسائل المتعلقة بمنع الأزمات والحد من الأخطار والمسائل الشاملة لعدة قطاعات في برامج الإنعاش المبكر والبرامج الأخرى القائمة؛ (ج) إيجاد طرائق بديلة لتعزيز حشد الموارد من أجل الإنعاش المبكر؛ (د) تعزيز إمكانية الحصول على قدرة مواجهة الاحتياجات العاجلة.

٩٧ - ودعما للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، سيعمل البرنامج الإنمائي في تعاون وثيق مع أمانتها من أجل المساعدة على تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، في مجال الحد من أخطار الكوارث الذي يتزايد إلحاحا. وسيقوم البرنامج الإنمائي، استنادا إلى المفاهيم والنهج المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالدور المنوط به في مجال درء الكوارث، بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات إطار عمل هيوغو في البلدان التي ترتفع فيها المخاطر، كما سيدعم تنسيق برامج ومنهاجات مواضيعية مشتركة بين المنظمات، حددت في إطار عمل هيوغو بوصفها أولويات في إطار عمل هيوغو في مجالات التعافي من الكوارث، وتحديد المخاطر، وتنمية القدرات.

٩٨ - ويدعم البرنامج الإنمائي عمل لجنة بناء السلام في جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من النزاعات من أجل الشروع في التنمية المستدامة. ويُقدَّم الدعم الرئيسي على المستوى القطري من خلال المساعدة على وضع استراتيجيات مملوكة وطنيا ومتكاملة لبناء السلام، وتنفيذ أنشطة المشاريع في إطار صندوق بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج الإنمائي كوكيل إداري لصندوق بناء السلام. وقد أُقيم تعاون وثيق مع مكتب دعم بناء السلام، يشمل تطوير أفضل الممارسات لبناء السلام. ويؤدي البرنامج الإنمائي عمله بموجب ولايته المتعلقة بمنع النزاعات والإنعاش، وفي أطار شراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك لجنة بناء السلام، مع التركيز على تنمية القدرات الوطنية على جميع المستويات، من أجل إدارة عملية التحول.

تعزيز قدرات منع النزاعات وإدارة أخطار الكوارث

٩٩ - تلبية لطلبات البلدان من أجل المساعدة، سيدعم البرنامج الإنمائي جهود الشركاء الوطنيين الرامية إلى منع النزاعات وإدارة أخطار الكوارث، بتوفير المساعدة في مجال تطوير قدرات ومؤسسات وطنية طويلة الأجل. وسيتمثل أحد العناصر الأساسية للمساعدة في تحديد الحلول اللازمة لإدارة أخطار الكوارث والنزاعات، على أساس الفهم المشترك للمسائل.

١٠٠ - الحد من أخطار الكوارث - سيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الوطنيين على دمج المعلومات المستقاة من تقييمات أخطار الكوارث في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية، وسيدعم إقامة نُظم تشريعية ومؤسسية وآليات تنسيق مناسبة لإدارة أخطار الكوارث والحد منها. وسيشمل هذا اتخاذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. وسيدعم البرنامج تقييمات الشركاء الوطنيين لأخطار الكوارث الطبيعية، باستخدام أدوات من قبيل الفهرس العالمي لأخطار الكوارث. وتشمل البرامج التابعة للبرنامج التركيز بوجه خاص على إدارة الأخطار في المناطق الحضرية والأخطار ذات الصلة بالمناخ، مع مراعاة عوامل التحضر وتغير المناخ.

١٠١ - منع النزاعات - سيوفر البرنامج الإنمائي الدعم لتقييمات الشركاء الوطنيين لأخطار الأزمات، باستخدام أدوات من قبيل منهجية تحليل التنمية المتصلة بالنزاعات. وفيما يتعلق بتعزيز التلاحم الاجتماعي وإدارة النزاعات قبل أن تؤدي إلى حدوث توترات عنيفة، سيساعد البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية والمحلية من أجل الترويج للتنمية التي تراعي ظروف النزاعات ولإدارة النزاعات وحلها بدون عنف، لا سيما دعم تبادل خبرات التثقيف بشأن المسائل الجنسانية وإدارة الأزمات والحد من الأخطار فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الاستعانة بالدروس المستفادة ذات الصلة ببناء قدرات المؤسسات النسائية من أجل منع الأزمات. وسيقوم البرنامج الإنمائي، عندما يُطلب منه ذلك، بتقديم المساعدة في مجال بناء قدرات منهجية لمعالجة التوترات قبل أن تؤدي إلى العنف.

ضمان تحسين مهام الحكم في مرحلة ما بعد الأزمات

١٠٢ - يطلب قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يستجيب للبلدان المتأثرة بالكوارث أو النزاعات التي تمر بمرحلة انتقالية من الإغاثة إلى التنمية، بناء على طلبها، دعما للأولويات الوطنية، مع التسليم بالاختلافات الموجودة في هذه الحالات. وسيقدم البرنامج الإنمائي، في أعقاب الأزمات مباشرة، دعما خاصا لكل بلد على حدة، عن طريق إعداد وتخطيط وتنفيذ تدخلات تكفل الإدارة الوطنية لعملية التنمية، بما في ذلك استعادة القدرة على إنجاز الخدمات العامة، وإدارة عملية تنسيق معونة الإنعاش. وفي كلتا حالتي ما بعد الكوارث الطبيعية والخروج من النزاعات، سيُيسر دعم البرنامج الإنمائي تهيئة بيئة مواتية، تفضي إلى الإنعاش واستعادة القدرة الإدارية والقدرة على إنجاز الخدمات، وتدريب الأطراف الفاعلة الوطنية على وضع الاستراتيجيات والتفاوض والتحاور، بهدف إعادة بناء مؤسسات الحكم. وسيجري تكثيف التعاون مع البنك الدولي، بما في ذلك التعاون في مجالي تقييم الاحتياجات عقب الخروج من النزاعات وإعداد منهجيات لتقييم الاحتياجات

بعد الكوارث. وكجزء من جهود الشراكات الأوسع نطاقا بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، سيواصل البرنامج الإنمائي المساهمة في وضع ترتيبات مؤسسية لتسهيل اتباع نُهج موثوقة للشراكات على المستوى القطري.

١٠٣ - ما بعد الكوارث - تظل الأجهزة الحكومية عاملة في معظم حالات ما بعد الكوارث، لكن بما يفوق طاقتها بوجه عام. وسيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم القدرات البلدان بهدف استئناف إنجاز الخدمات العامة بأسرع ما يمكن. وخلال المرحلة الإنسانية، سيقدم البرنامج الإنمائي، حسب الطلب، الدعم للحكومات الوطنية في مجال التخطيط للإنعاش، عن طريق إنشاء آليات لتنسيق المعونات، والمساعدة في توسيع وتعزيز قدرة الإدارات المحلية على إدارة عمليات الإنعاش بشكل فعال، حيث تكون طاغية في معظم الأحيان.

١٠٤ - ما بعد الصراع - تجنح ظروف ما بعد النزاعات إلى التعقيد، وتتصف بتقلص رأس المال البشري والمؤسسي والركود الاقتصادي وضعف سيادة القانون، ضمن أشياء أخرى. وتميل المساعدة المطلوبة لإعادة بناء مؤسسات الحكم، بطبيعتها، إلى أن تكون أوسع نطاقا بما يتناسب مع المهمة. وستشمل المساعدة برامج تُسهم في استعادة الأمن والمصالحة. وسيجري، استنادا إلى تقرير البرنامج الإنمائي المعنون تعزيز الإنعاش الاقتصادي في فترة ما بعد النزاع (الذي سيصدر لاحقا في عام ٢٠٠٧)، وضع سياسات عملية ومبادئ توجيهية برنامجية، تهدف إلى حَفز الإنعاش الاقتصادي عن طريق تحديد المهام الأساسية للدولة في مجال دعم الإنعاش الاقتصادي، بما في ذلك إعداد أدوات مبتكرة ومنهجيات للتقييم ومبادئ توجيهية متعلقة بأفضل الممارسات. وسيضع البرنامج الإنمائي أيضا توصيات تتعلق بالسياسات وبرامج لبناء القدرات من أجل دعم إعادة الإدماج وفرص كسب العيش، بهدف تفادي تكرر نشوب النزاعات والحد من الفقر.

إعادة إرساء أُسس التنمية المحلية

١٠٥ - يتطلب الإنعاش المستدام في حالات ما بعد الكوارث الطبيعية وفترة ما بعد النزاع إعادة بسط الأمن وإنعاش الاقتصاد المحلي. ويهيئ هذا الظروف التي تمكن من إعادة بناء سُبل كسب العيش وإصلاح الضرر الذي يلحق بالبنية الاجتماعية. وسيدعم البرنامج الإنمائي إنعاش الأنشطة الاقتصادية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، في فترة ما بعد النزاع وما بعد الكوارث الطبيعية، بما في ذلك التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للحصول على نطاق واسع من المنتجات المالية والخدمات والتدريب، والمساعدة على إصلاح الأصول المنتجة والهياكل الأساسية؛ ودعم التدابير الكفيلة بتعزيز المنظمات

المجتمعية والمنظمات المحلية الأخرى. وسيدعم البرنامج الإنمائي، عند الطلب، العمل المتعلق بمسائل من قبيل إصلاح قوانين الملكية والوراثة وملكية الأراضي، وأنظمة الحصول على التسهيلات الإئتمانية، لا سيما ما يتعلق منها بالنساء والفئات المهمشة الأخرى. وسيشمل التعاون مع صندوق المشاريع الإنتاجية اتخاذ التدابير لتعزيز الحكومات المحلية والمنظمات المحلية الأخرى. وللقطاع الخاص دور في مجال الإنعاش الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، وسيكون شريكا هاما في هذا العمل، إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

١٠٦ - ما بعد الكوارث - تتاح في أعقاب الكوارث فرص سانحة للحد من أخطار الكوارث في المستقبل. وسيستخدم البرنامج الإنمائي بعد وقوع الكوارث، معرفته بأخطارها على النطاق العالمي كي يشترك، على أساس الطلب، مع الحكومات والمؤسسات الشريكة الأخرى، ليس في تنمية القدرات من أجل الإنعاش فحسب، بل وللعمل على الحد من أخطار الكوارث في المستقبل أيضا. وسيكيف البرنامج الإنمائي مساعدته الإنعاشية مع الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المتأثرة. وقد يشمل هذا دعم برامج إصلاح المنازل والأبنية الأخرى والهياكل الأساسية الصغرى بطريقة تزيد من مقاومتها للأخطار، وإزالة الأنقاض التي تخلفها الكوارث؛ وتعزيز فرص العمالة في المجتمعات المحلية الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص لإنعاش النساء والفقراء.

١٠٧ - ما بعد الصراع - يزعزع الصراع عادة أسس رأس المال البشري والاجتماعي والمادي والمؤسسي على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى استرداد سُبل كسب العيش، غالبا ما تنطوي جهود الإنعاش المحلية في فترة ما بعد النزاع على التركيز على المصالحة واستعادة التلاحم الاجتماعي وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة يمكن أن يحدث فيها إنعاش. وسيدعم البرنامج الإنمائي تدابير محددة لبناء القدرة المحلية والوطنية على إزالة الألغام من المزارع والحقول، والحد من توافر الأسلحة الصغيرة وحوادث العنف المسلح، ودعم إعادة دمج المقاتلين السابقين وغيرهم من الفئات المتأثرة بالصراع في المجتمعات المضيفة.

حاء - البيئة والتنمية المستدامة

١٠٨ - يعتمد الفقراء اعتماداً مفرطاً على البيئة في كسب عيشهم. وعلى الرغم من ازدياد الاهتمام بالمسائل البيئية خلال العقدين الماضيَين، فإنه لم يتحقق ما يكفي من التقدم على صعيد إدماج مسائل البيئة في الأولويات الإنمائية الوطنية وتمويل تلك الأولويات. وورد في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية لعام ٢٠٠٥ أن ما يربو على ٦٠ في المائة من الخدمات المقدمة على نطاق العالم في مجال النظم الإيكولوجية آخذ في الاضمحلال. وتظل قدرة الفقراء في مجال الحصول على خدمات الطاقة الحديثة محدودة جدا. وواقع الأمر أن عدد

الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات الطاقة لم ينخفض إلاّ قليلا على مدى العقود الأخيرة. ولا يزال نحو ١,١ بليون شخص في البلدان النامية يفتقرون إلى المياه النظيفة حتى اليوم، كما يفتقر ٢,٥ بليون شخص إلى سبل الحصول على الوقود العصري للطبخ والتدفئة. وإلى جانب هذه التحديات، يشكل تغير المناخ خطراً متزايداً على سبل كسب العيش والتنمية: إذ تؤدي موجات الجفاف والفيضانات وغيرها من الأحداث المتصلة بالأحوال الجوية إلى انحسار التنمية في العديد من أرجاء العالم.

١٠٩ - وفي حالات تدهور البيئة، تضطر النساء إلى إنفاق قدر أكبر من وقتهن في جمع الماء وخشب الوقود، وتزداد معاناة الأطفال جراء أمراض الجهازين التنفسي والهضمي. وبلغت وفيات الأطفال في العام الماضي وحده ١,٨ مليون حالة وفاة بسبب إمدادات المياه الملوثة. ولا يملك كثير من فئات المجتمع المحلي والأقليات العرقية وسيلة للمشاركة في إدارة الموارد المشتركة، وتفتقر حيازتهم للأراضي والغابات ومصائد الأسماك التي يديرونها إلى أسباب الأمان. ولا تملك الإدارات المحلية بشكل عام سوى قدرة محدودة على إدارة الموارد الطبيعية وتقديم الخدمات إلى الفقراء.

١١٠ - ويتمثل هدف البرنامج الإنمائي في مجال البيئة والطاقة في تعزيز القدرة الوطنية على إدارة البيئة على نحو مستدام، مع توفير الحماية المناسبة للفقراء في ذات الوقت. وقد حُدِّدت نتائج معينة بهدف مراعاة المسائل البيئية ومسائل الطاقة في التخطيط الإنمائي؛ واستقطاب التمويل لتحسين الإدارة البيئية؛ ومواجهة التهديدات المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ؛ وبناء القدرة المحلية على تحسين إدارة البيئة وإنجاز الخدمات، لا سيما خدمات المياه والطاقة. ويدرك البرنامج الإنمائي أن ثمة عناصر مشتركة كثيرة بين الحد من مخاطر الكوارث والحد من مخاطر المناخ، لذا سيوحد جهوده في هذين المجالين المترابطين، حسب الاقتضاء.

١١١ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز تعاونهما على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، من أجل مساعدة البلدان على تسريع إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتحدد مذكرة للتفاهم بين المنظمتين كيفية إسهام كل منهما في الأنشطة المشتركة. وحدِّدت نقاط مرجعية لتيسير الرصد المشترك لتنفيذ تلك الأنشطة.

تعميم منظور مراعاة البيئة والطاقة

١١٢ - سيواصل البرنامج الإنمائي دعم تنمية قدرات البلدان لضمان مراعاة البيئة والطاقة عند وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية وتنفيذها، وينظر أيضاً في أمر إدراج اتفاقات بيئية متعددة الأطراف. وستشمل هذه القدرات إمكانية إجراء تقييمات للبيئة

والطاقة، وكفالة مشاركة الجمهور على نطاق واسع في صياغة السياسات. وسيوفر البرنامج الإنمائي المشورة والمنهجيات والأدوات. وسيتاح دعم فني في مجالات مكافحة تدهور الأرض والتصحر (بما في ذلك الدعم المقدم من مركز تنمية الأراضي الجافة)؛ وإدارة المياه وإدارة الموارد؛ والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لأغراض التنمية؛ وإدارة المواد الكيميائية؛ وتوصيل خدمات الطاقة، ضمن أمور أخرى. وفي حالات تدهور الأرض والحفاظ على التنوع البيولوجي، سيواصل البرنامج الإنمائي حشد التمويل من مرفق البيئة العالمية ومصادر التمويل الأخرى، بوصفه الوكالة المنفذة للمرفق.

١١٣ - ويمثل المرفق المعني بالفقر والبيئة مبادرة محورية في مجال تعزيز تعميم منظور البيئة، وهو وحدة يوجد مقرها في نيروبي، ستعمل على الاستفادة من تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المبادرة المتعلقة بالفقر والبيئة. وسيقدم المرفق منتجات وخدمات تقنية إلى المكاتب الإقليمية بغرض تعميم منظور البيئة في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية، كما سيوسع نطاق خدماته لتشمل المجالات الفنية المذكورة آنفاً.

تعبئة التمويل للأنشطة البيئية

١١٤ - تطورت المساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج الإنمائي في مجال البيئة والطاقة، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، من دعم مشاريع التطبيقات الإيضاحية للتكنولوجيا إلى تعزيز تطوير الأسواق للتكنولوجيات الملائمة للبيئة. ومن أمثلة ذلك طاقة الرياح، حيث وفر البرنامج الإنمائي الدعم في الماضي لمزارع تجريبية لطاقة الرياح، بينما يركز البرنامج الآن على تغيير السياسات والتنمية المؤسسية اللازمة لتشجيع زيادة القطاع الخاص لاستثماراته في هذا المجال (مثل التعريفات المتعلقة بالرياح واتفاقات شراء الطاقة). وللبرنامج الإنمائي قصب السبق في مجال حشد موارد مالية إضافية لدعم مثل هذه الجهود الرامية إلى تطوير الأسواق في البلدان النامية، من خلال صناديق البيئة العالمية مثل مرفق البيئة العالمية، في المقام الأول. فقد تمكن البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ على سبيل المثال، من توفير مبلغ ٢,٨ بليون دولار في هيئة التزامات معلنة جديدة لأغراض المشاريع البيئية. لكن لا تكفي حتى مثل تلك الأموال لتلبية جميع الاحتياجات. وسيستعين البرنامج الإنمائي بخبرته في مجال الإدارة المالية والبرنامجية على وضع برنامج واسع النطاق لتمويل الأنشطة البيئية. وسيطور هذا البرنامج نُهجاً جديدة لتحفيز الأسواق والمدفوعات للخدمات البيئية، من قبيل الصناديق البيئية، وأسواق الكربون، وأسواق خدمات النظم الإيكولوجية. وقد أقيمت شراكات إستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدة تمويل الكربون التابعة للبنك الدولي بهدف تحقيق ذلك الغرض.

١١٥ - وتتمثل إحدى مبادرات البرنامج الإنمائي الرامية إلى زيادة تمويل الأنشطة البيئية من خلال تنمية الأسواق البيئية في مرفق الكربون المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي استهل نشاطه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وينتفع هذا المرفق بنجاح البرنامج الإنمائي في أداء دور الوسيط لتمويل مرفق البيئة العالمية. وسيعمل المرفق على تحديد المشاريع وإعدادها، وحشد التمويل المشترك، وتيسير إقرار المشاريع ودعم تنفيذها، فضلاً عن تقديم الخدمات ذات الصلة ببروتوكول كيوتو، من قبيل تسجيل وثائق تصميم المشاريع لدى آلية التنمية النظيفة وتيسير الوصول إلى تجار مشاريع تخفيضات انبعاثات الكربون.

تشجيع التكيف مع تغير المناخ

١١٦ - تتزايد الأدلة على أن تغير المناخ يزعزع أسس الجهود الإنمائية: إذ تشكل موجات الجفاف وتدهور الأراضي وتراجع إمدادات المياه وفقدان التنوع البيولوجي خطراً على التنمية بشكل عام، وعلى الفقراء بشكل خاص. ويتمثل هدف البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ في الحد من المخاطر التي تترتب عليه في البلدان النامية - لا سيما فيما يتعلق بالفقراء - بصورة تسمح بمواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٧ - وبالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي حالياً إلى البلدان في مجال تخفيف آثار تغير المناخ (عن طريق برامج فعالية الطاقة مثلاً)، سيعزز البرنامج قدرته على الاستجابة لطلب البلدان المستفيدة من البرامج للمساعدة في الجهود التي تبذلها للتكيف مع عواقب تغير المناخ. ولتحقيق ذلك الغرض، تركز استراتيجية البرنامج الإنمائي على توفير الدعم للبلدان في المجالات التالية: (أ) تقييم جوانب هشاشة القطاعات الرئيسية؛ (ب) إدماج الاعتبارات ذات الصلة بالمخاطر المترتبة على تغيير المناخ في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية؛ (ج) تيسير الوصول إلى مصادر جديدة للتمويل لدعم مبادرات التكيف المبتكرة.

١١٨ - وللبرنامج الإنمائي سجل حافل في مجال الدعم الذي يقدمه للبلدان في هذا الصدد. إذ ساعد على ضمان توفر التمويل اللازم لإعداد الكثير من ''البلاغات الوطنية الثانية''، على نحو ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهو بصدد وضع برامج عمل وطنية للتكيف في أقل البلدان نمواً، البالغ عددها ٣٠ بلداً. وسيوفر الصندوق الخاص لتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً المنشآن حديثاً، واللذان يديرهما مرفق البيئة العالمية، إلى جانب العائدات المتحصل عليها من آلية التنمية النظيفة، أساسا ماليا صلبا لمواصلة العمل في المستقبل. وسيدمج البرنامج الإنمائي أيضاً إدارة مخاطر المناخ في برامجه عبر مجالات التركيز الأربعة.

توسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات البيئية وخدمات الطاقة

١١٩ - يعد الحصول على الخدمات البيئية وخدمات الطاقة أمرا جوهرياً للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. وستتطلب ترقية وسائل توصيل الخدمات البيئية (كخدمات المياه وغيرها من خدمات النظم الإيكولوجية) وخدمات الطاقة، بهدف كفالة التغطية على النطاق الوطني، تنمية القدرات المؤسسية بشكل ملموس. وينطبق هذا بصفة خاصة على الصعيد المحلي، نظراً لتزايد تكليف السلطات العامة المحلية بتقديم الخدمات بصورة لا مركزية. وتماشياً مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، سيعزز البرنامج الإنمائي قدرات السلطات الوطنية والمحلية على الاضطلاع بعمليات تخطيط قائمة على المشاركة، وتقييم واعتماد نظم فعالة لتوصيل الخدمات، تشمل إعداد البيانات وتحليلها كأساس لوضع السياسات. وسيوفر البرنامج الإنمائي، بالاستعانة بالخبرة الواسعة النطاق لبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية وغيره من المبادرات، المساعدة للسلطات المحلية من أجل بناء قدرات الكيانات المحلية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص، على إدارة وتحفيز قطاع الأعمال والفوائد الإنمائية المحققة من تقديم الخدمات البيئية وخدمات الطاقة.

طاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٢٠ - أعاد مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠ التأكيد على تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتمكين المرأة باعتبارهما هدفين إنمائيين، وشدد على أهمية المساواة بين الجنسين بوصفها وسيلة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وسيدمج البرنامج الإنمائي المنظور الجنساني في مجالات تركيزه الأربعة، من أجل تعزيز فعالية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيحدد البرنامج أهدافاً ونقاطاً مرجعية واضحة، بجانب إيجاد حوافز موائمة ونظم للمساءلة على نطاق منظمته بأكملها، بهدف تحقيق تكافؤ الجنسين ومراعاة المسائل الجنسانية في أماكن العمل. وسيطلع البرنامج الإنمائي مجلسه التنفيذي على ما يحرزه من تقدم تجاه تعزيز تحوله إلى منظمة متوازنة جنسانيا، بما في ذلك تحقيق التوازن فيما بين المنسقين المقيمين. وسيواصل البرنامج بناء القدرات الداخلية لمعالجة الأبعاد الجنسانية في مجال عمله. وسينصب التركيز على تطوير أدوات ومؤشرات تتعلق بالسياسات والقياس، وعلى الإبلاغ والرصد المنظمين، وأنشطة الدعوة. وستجري الاستفادة في استراتيجية البرنامج الإنمائي المتصلة بالمسائل الجنسانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، من خطة عمله الحالية للمسائل الجنسانية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، بهدف تحقيق ما يلي:

(أ) تنمية القدرات في البلدان وداخل المؤسسة من أجل دمج الشواغل الجنسانية في جميع البرامج والممارسات.

(ب) تقديم خدمات استشارية مراعية للمنظور الجنساني في مجال السياسات من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات التركيز، بما في ذلك البرامج القطرية وأدوات التخطيط والبرامج الشاملة للقطاعات.

(ج) توفير الدعم لتدخلات محددة تحقيقا لمنفعة المرأة، والإكثار من النماذج الابتكارية التي وضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واختبرها، وتوسيع نطاق هذه النماذج.

١٢١ - وسيعمل البرنامج الإنمائي على نحو يتسق مع جميع الممارسات، وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بصدد مبادرات تهدف إلى مساعدة الشركاء الوطنيين على الآتي: (أ) دمج المساواة بين الجنسين في التخطيط والرصد القائمَين على الأهداف الإنمائية للألفية، وتطبيق طرائق للميزنة تراعي فيها الفروق بين الجنسين؛ (ب) الحد من العنف ضد المرأة وخفض مستوى تعرض النساء والفتيات للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتخفيف ما يتحملنه من أعباء الرعاية؛ (ج) توسيع نطاق مشاركة المرأة في شؤون الحكم وعمليات صنع القرار وتعزيز ما للمرأة من حقوق في الملكية والإرث؛ و (د) تخفيف الضغوط المتعلقة بعامل الوقت على النساء والفتيات من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات البيئة والطاقة.

١٢٢ - وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ورقة معلومات أساسية تعرض بإيجاز الجهود الجماعية المبذولة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والدور المتفرد الذي تضطلع به كل منظمة في هذه العملية، بغرض مناقشتها مع أعضاء المجلس التنفيذي.

سادسا - الإدارة من أجل النتائج: المساءلة والمخاطر والموارد

١٢٣ - شهد البرنامج الإنمائي نمواً قوياً خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، حيث زادت مستويات إيراداته الإجمالية من ٣,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٥,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وجاءت هذه الزيادة في معظمها من التبرعات المباشرة للجهات المانحة والتبرعات المتعددة الأطراف، في شكل موارد أخرى مرصودة لمواضيع أو بلدان و/أو مشاريع محددة. وفي إطار النمو العام، اتسع نطاق دور البرنامج الإنمائي في الإنعاش المبكر

وما يقدمه من خدمات لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويتوقع استمرار تحقيق نمو كبير في هذه المجالات. إلا أن النمو يؤدي إلى التعقيد. فقد ارتفع عدد مصادر التمويل داخل البرنامج الإنمائي بشكل حاد، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية، على مدى الأعوام القليلة الماضية. وعُهِدت إلى البرنامج أيضاً موارد كي يديرها نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وبينما لا تعتبر هذه الموارد تبرعات مباشرة للبرنامج، ومن ثم لا تحسب ضمن الإيرادات، إلاّ أن من المهم كفالة وجود القدرة التنظيمية الضرورية لهذه المسؤوليات الإدارية.

ألف – إطار المساءلة

١٢٤ – ويعلو تعزيز المساءلة على غيره من الموضوعات ضمن أولويات البرنامج الإنمائي. ويسعى البرنامج إلى تعزيز وجود إطار مساءلة أكثر شمولا لتوفير الإرشاد لجميع جوانب عملياته، استجابة لطلب المجلس التنفيذي. ويتسق هذا مع تمتع البرنامج بولاية تنفيذية ذات طبيعة لامركزية إلى حد كبير – وهو أمر ذو أهمية قصوى لتحقيق استجابة سريعة للطلبات القطرية.

١٢٥ – ويستوجب الإطار تقديم تقارير معززة للمجلس التنفيذي وشركاء البرنامج الإنمائي، والقيام بالرصد الداخلي للأداء استنادا إلى الخطط والميزانيات، والامتثال لسياسات البرنامج وإجراءاته التنفيذية. ويستفيد الإطار أيضا من وجود دورة دينامية للتخطيط ورصد الأداء والإبلاغ بالنتائج تتجسد فيها مبادئ الأخلاقيات وإدارة المخاطر والتعلم. وتشمل العناصر الرئيسية لإطار المساءلة المتعلق بفترة التخطيط ما يلي:

(أ) الخطة الاستراتيجية الحالية باعتبارها أساس إطار المساءلة؛

(ب) توثيق المهام والصلاحيات والمساءلة بين المجلس التنفيذي والإدارة العليا؛

(ج) جدول زمني سنوي للاتصالات مع المجلس التنفيذي وشركاء البرنامج الإنمائي بشأن نتائج: '١' المراجعة الداخلية والخارجية؛ '٢' التقييمات المستقلة؛'٣' استجابة إدارة البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات؛

(د) نظام أطلس معزز يشتمل على خطط للعمل على مستوى الوحدات، والميزنة وإدارة المخاطر؛

(هـ) نظام متكامل معزز لرصد الأداء، من أجل توفير المعلومات عن حالة عمل البرنامج في مختلف المجالات، وعن التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية؛

(و) دورة سنوية لاستعراض جودة أنشطة البرنامج المتعلقة بالمساءلة، وتحديد التحسينات المطلوبة.

باء – إدارة المخاطر في المؤسسة

١٢٦ – يتعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنطاق واسع من المخاطر البيئية والمالية والتشغيلية والبرنامجية والتنظيمية والسياسية والمتعلقة بالنظم والاستراتيجيات. وتمثل إدارة المخاطر عنصرا أساسيا للإدارة المؤسسية الجيدة. وتشكل إدارة المخاطر في المؤسسة نهجا مهما لتحديد المخاطر وإدارتها بشكل استباقي ومنهجي، بهدف تحقيق نتائج أفضل، مع حماية مصالح الأطراف الفاعلة. وأبرزت المراجعات الداخلية والخارجية للبرنامج الإنمائي نهج التركيز على إدارة المخاطر المطلوب اتباعه في المنظمة. وعليه أعد البرنامج الإنمائي إطارا مؤسسيا لإدارة المخاطر تتوحد فيه إجراءاته وأدواته الحالية لإدارة المخاطر، ويتضمن عمليات لتنفيذ إدارة المخاطر شاملة لكل عمليات التخطيط بالبرنامج وممارساته وعملياته التشغيلية والإدارية، وتتكامل فيه جميع عناصر أنشطة إدارة المخاطر بالبرنامج لتشكل نظاما واحدا ييسر التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار.

١٢٧ – وتتمثل بعض الأهداف الرئيسية لأنشطة إدارة المخاطر في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، فيما يلي: (أ) تنفيذ سياسات ومبادئ توجيهية وإتاحة بوابة على الإنترنت (لتعقب مجالات مخاطر منتقاة) وأدوات وأجهزة أعدت وأدخلت إلى حيز الاستعمال في عام ٢٠٠٨؛ (ب) تعميم هذه الأدوات والأجهزة في خطط العمل على مستوى الوحدات (بما في ذلك الأدوار المؤسسية حسب الاقتضاء) ابتداء من عام ٢٠٠٨؛ و (ج) وضع برامج تدريب مؤسسية، في عام ٢٠٠٨ أيضا.

١٢٨ – ويتعلق أحد مجالات إدارة المخاطر ذات الأولوية العالية بالشؤون الأمنية. ويتطلب تزايد التهديدات العالمية وما يتعلق بها من مخاطر على عمليات الأمم المتحدة، وتوسع نطاق مشاركة البرنامج الإنمائي في حالات الخروج من النزاعات، بما في ذلك أنشطة الإنعاش المبكر، والظروف الصعبة التي تعمل فيها برامج عديدة، مزيدا من اليقظة والاستثمار بشكل ملائم في التدابير التي تمكن موظفي البرنامج الإنمائي من إنجاز مهامهم الحيوية بدون أن يتحولوا هم إلى ضحايا. وتشمل إدارة المخاطر الأمنية التوعية بالمسائل الأمنية؛ وكفالة تنفيذ البرامج بشكل مأمون؛ والحفاظ على القدرة الداخلية للاستجابة الفعالة والفورية لحالات الطوارئ الأمنية؛ وحشد موارد البرنامج الإنمائي وأصوله من خلال إقامة تعاون منهجي مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وشراكات مع المنظمات أخرى.

١٢٩ - وتستند أهداف الأداء الأمني لفترة التخطيط إلى: (أ) بذل جهود مضطردة لتحقيق مزيد من الامتثال للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا للأمم المتحدة في جميع عمليات البرنامج الإنمائي، استنادا إلى تقييمات ذات أساس متين للتهديدات والمخاطر؛ (ب) تعميم منظور إدارة المخاطر الأمنية في أنشطة البرمجة على جميع المستويات بالبرنامج الإنمائي، بحلول عام ٢٠٠٩، مقترنة بآلية فعالة وجيدة التوقيت للاستجابة الأمنية للطوارئ.

جيم - إدارة الموارد

١٣٠ - حدد البرنامج الإنمائي أولويات رئيسية لإدارة الموارد بغرض معالجة الشواغل التي أثيرت في عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى جعل المنظمة في وضع يمكنها من معالجة مسؤولياتها المالية المتزايدة على نحو أفضل. وتتضمن هذه الأولويات ثلاث مسائل تدعو للقلق بوجه خاص، أثارها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي: (أ) إدارة المخاطر وتقارير المراجعة غير المرضية المتعلقة بالتنفيذ الوطني؛ (ب) عدم انتظام التسويات المصرفية؛ و (ج) أوجه ضعف الضوابط الداخلية الأساسية.

١٣١ - وتشمل المجالات الخمسة الأخرى التي تتطلب اهتمام الإدارة بشكل أوثق ما يلي: (أ) كفالة سلامة تسجيل الأصول وإجراءاتها المحاسبية؛ (ب) إصلاح أوجه الضعف في نظام أطلس؛ (ج) مواصلة التشجيع على أن تتسم المشتريات بالشفافية والقابلية للمنافسة؛ (د) تحسين تصميم المشاريع واسترداد التكلفة؛ و (هـ) الرصد والتقييم المنهجيين.

١٣٢ - وقُدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧، تقرير أولي عن التدابير التي تتخذها الإدارة لمعالجة هذه الشواغل وغيرها من الشواغل الأخرى المتعلقة بمراجعة الحسابات. وسيواصل البرنامج تقديم معلومات مستكملة وجيدة التوقيت إلى المجلس، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه التدابير.

١٣٣ - وسيشارك البرنامج الإنمائي مشاركة نشطة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام[٣] بحلول عام ٢٠١٠، مما سيزيد تعزيز الشفافية في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وتشمل كفاءة استخدام الموارد التي عهد بها إلى البرنامج الإنمائي المحافظة على انخفاض

(٣) هي مجموعة معايير محاسبية أعدت بشكل مستقل، وتعتبرها المنظمات الدولية أفضل ممارسات محاسبية للقطاع العام. ويمثل اعتماد هذه المعايير خطوة كبيرة تجاه مواءمة ممارسات العمل داخل منظومة الأمم المتحدة.

التكاليف الإدارية والتشغيلية كي يتسنى تحقيق الحد الأقصى من الأثر الفعلي بدون المساس بالمساءلة.

١٣٤ - وسيواصل البرنامج الإنمائي، قدر المستطاع، استخدام نهج التنفيذ الوطني والخبرات الوطنية والتكنولوجيات المتاحة، بوصفها المعيار في مجال تطبيق الأنشطة التنفيذية، مع مراعاة بناء القدرة الوطنية والتبسيط والاتساق مع الإجراءات الوطنية، وتغذية روح المسؤولية في إدارة الشؤون المالية للأنشطة التنفيذية .

١٣٥ - وتتمثل نواتج وأهداف الأداء الرئيسية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، فيما يلي: (أ) التقليل بشكل كبير من تواتر ورود ملاحظات مراجعي الحسابات عن التنفيذ الوطني لإدارة المشاريع؛ وتطبيق إطار للضوابط الداخلية والتسويات المصرفية، وشفافية التقارير المالية وأنشطة المشتريات؛ (ب) عدم إبداء أية تحفظات على مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي؛ (ج) تحقيق معدل تنفيذ بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل لتوصيات المراجعة.

دال - إدماج التخطيط والميزنة والأداء وإدارة الموارد البشرية

١٣٦ - تستند الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى إطار متكامل للموارد المالية يغطي الأنشطة الإنمائية والإدارية الممولة من الميزانية العادية ومن موارد أخرى على حد سواء. ويدعم مواءمة الموارد المجسدة في الخطة الاستراتيجية إطاران مستقلان للموارد ينظر المجلس التنفيذي في كل واحد منهما على انفراد، وهما - إطار ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. والإطاران مرتبطان بشكل لا انفصام له. وتوفر الخطط التشغيلية الشاملة المستندة إلى النتائج، والمستمدة من الخطة الاستراتيجية، على مستوى المكاتب القطرية والوحدات، الإرشاد في مجال تخصيص الموارد. وبذا تتيح مواءمة وتكامل الخطة الاستراتيجية مع إطاري الموارد والخطط التشغيلية إمكانية تنفيذ التخطيط والميزنة والإبلاغ، فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستعمالها، على نحو يتسم بالاتساق، ويتماشى مع النتائج المقررة.

١٣٧ - وإطار ترتيبات البرمجة هو إطار التمويل من الموارد العادية الذي يدعم الأهداف الإنمائية المجسدة في الخطة الاستراتيجية. وتمنح الأولوية لتخصيص الموارد للبلدان المنخفضة الدخل، مع التركيز على تعزيز القدرات الوطنية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتجسد ميزانية الدعم لفترة السنتين خطط الإدارة الرامية إلى تنفيذ أنشطة البرنامج الإنمائي ودعمها، وتوفير الدعم لمنظومة الأمم المتحدة. ومع استحداث الميزنة القائمة على النتائج في ميزانية الدعم لفترة السنين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يجري للمرة الأولى تخطيط الأنشطة الإدارية وتخصيص الموارد استنادا إلى النتائج. وسيراعى اتساق عملية تصنيف الموارد وتنسيبها إلى

أصولها مع: (أ) دعم التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛ (ب) برامج البرنامج الإنمائي وما يتصل بها من تكاليف؛ (ج) المهام الإدارية.

١٣٨ - ويستلزم تحسين الإنجاز والفاعلية تحقيق اتساق الموارد البشرية مع احتياجات المنظمة. وسيعزز البرنامج الإنمائي الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية بحيث تمتزج المهارات وتعكس قدرات الموظفين احتياجات المؤسسة. ويشير التشكيل الديمغرافي الحالي للبرنامج الإنمائي إلى أن فترة تنفيذ الخطة ستشهد ارتفاعا شديدا في معدل تقاعد الموظفين: مما يستدعي إيلاء اهتمام خاص لإدارة المواهب، بما في ذلك التخطيط لتعاقب الموظفين والتطوير الوظيفي و ''إعادة التأهيل''.

١٣٩ - ونظرا إلى ضرورة إضفاء السمة المؤسسية على المساءلة وإدارة الأداء في نظام إدارة الموارد البشرية، يجري العمل على استحداث مكتب لأخلاقيات المهنة ودورات للتدريب عليها. وسيؤدي تعزيز التعلم، لا سيما في المجالات البرنامجية المواضيعية ومجالات مهارات القيادة والإدارة، إلى تنمية قدرة الموظفين على تنفيذ الخطة الاستراتيجية بفعالية.

١٤٠ - وتشمل بعض الأهداف الرئيسية المتعلقة بالنواتج والأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ما يلي:

(أ) اكتمال إطار احتياجات الكفاءة وبدء استخدامه بحلول عام ٢٠٠٨؛

(ب) تنفيذ إطار التخطيط لتعاقب الموظفين بحلول عام ٢٠٠٨؛

(ج) وضع نقاط مرجعية للشؤون الجنسانية والتنوع، بما يتفق وقراري الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨، وتحقيق الأهداف ذات الصلة؛

(د) تنفيذ استراتيجية للتعلم تعالج أولويات الخطة الاستراتيجية، فضلا عن التدريب على مهارات الإدارة والقيادة؛ و

(هـ) إتاحة برامج للتطوير المهني ومنح الشهادات في المجالات الوظيفية وتنفيذها، بحلول عام ٢٠٠٩.

١٤١ - وتوفر الخطة الاستراتيجية الحالية مؤشرات قائمة على الأداء من أجل رصد الأبعاد الثلاثة لعمل البرنامج الإنمائي، وهي: التنمية والتنسيق والإدارة. ويشكل هذا أساس إطار رصد وتقييم الخطة الاستراتيجية. وسيجري توحيد الأدوات المستخدمة بالفعل وتحسينها، من أجل وضع نظام متكامل ومتسق لدعم إدارة النتائج على نطاق المنظمة بأكملها، بشكل يتماشى مع الخطة الاستراتيجية. وسيمكِّن نظام إدارة المعلومات المنظمة من الحصول على مجموعة البيانات ذاتها وتفسيرها وتحليلها، ومن ثم تعزيز الشفافية والفعالية.

سابعا – الإطار المتكامل للموارد المالية

١٤٢ – تتسق هذه الخطة الاستراتيجية مع الميزانية البرنامجية الرباعية السنوات (يشار إليها بعبارة 'ترتيبات البرمجة') وميزانية الدعم الثنائية السنوات (يشار إليها بعبارة 'ميزانية الدعم لفترة السنتين'). ويعني هذا أن المجلس والأطراف الفاعلة الأخرى سيستطيعون رؤية صلة واضحة بين الأولويات الاستراتيجية الذكورة بإيجاز والموارد اللازمة لتحقيقها. وتشمل الخطة موارد عادية وأخرى غير عادية. وسيوفر ذلك قدرا أكبر من الشفافية فيما يتعلق باستخدام جميع موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٣ – ويمثل الإطار المتكامل للموارد المالية هدف التمويل العام للخطة الاستراتيجية، شاملا الموارد التي يجري الإسهام بها مباشرة للبرنامج الإنمائي وتُدار عن طريقه (موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، علاوة على الموارد التي يديرها البرنامج بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة (موارد الأمم المتحدة). وتوفر موارد البرنامج الإنمائي الدعم المباشر للأهداف الإنمائية والأولويات الإدارية المثبتة، فضلا عن دعم دور البرنامج الإنمائي في مجال تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويُعهد بموارد الأمم المتحدة إلى البرنامج الإنمائي في إطار دوره كوكيل إداري لمنظومة الأمم المتحدة، ومن خلاله إلى الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

١٤٤ – وتتألف موارد البرنامج الإنمائي من موارد عادية وموارد أخرى. وتمثل الموارد العادية المساهمات المقدمة إلى الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي التي تتبع فيها المعايير والاعتمادات التي يحددها المجلس التنفيذي. وتشمل الموارد الأخرى المساهمات المخصصة لمواضيع أو بلدان أو مناطق و/أو مشاريع محددة، التي تنقسم إلى ثلاث فئات متمايزة استنادا إلى مصدرها، وهي: مساهمات المانحين الثنائيين، ومساهمات المانحين المتعددين، والموارد التي تقدمها البلدان المستفيدة من البرامج لأغراض الأنشطة الإنمائية المحلية.

١٤٥ – ويمثل اعتماد المجلس التنفيذي للهدف المحدد للموارد العادية توافقا في الآراء بشأن الرغبة في الوصول إلى مستوى إجمالي من الموارد العادية يكفي لتحقيق أهداف وأولويات الخطة الاستراتيجية. وبالمقابل، تمثل الأرقام المستهدفة من الموارد الأخرى تقديرات لمجموع الموارد المرجح توافرها للبرنامج نتيجة قرارات كثيرة يتخذها فرادى المانحين بشأن تخصيص الموارد لمواضيع وبلدان معينة. ويشكل كلا النوعين من الموارد جزءا لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية، وينبغي تحقيق اتساقه مع الأهداف المثبتة للمنظمة.

١٤٦ - ويمثل توزيع الموارد على نطاق مجالات التركيز، في إطار ما هو متاح منها، انعكاسا مباشرا للطلب على النطاق الكامل لمجموعة الخدمات الإنمائية التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج بناء على طلبها. ومع ذلك، قد يعطي استعراض أنماط الإنفاق التاريخية الواردة في التقرير التجميعي للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ (DP/2007/17)، مؤشرات على توزيع الموارد على نطاق مجالات تركيز للخطة الاستراتيجية. وربما يفيد هذا الاستعراض في فهم الطلب الإجمالي على الموارد العادية وأهمية العلاقات المتبادلة وأوجه التكامل بين الموارد العادية والموارد الأخرى.

ألف - إسقاطات موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤٧ - يبلغ مجموع إسقاطات موارد البرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ما قيمته ٢٠,٦ بليون دولار، أو بمتوسط ٥,١٥ بليون دولار سنويا، تتراوح ما بين ٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ و ٥,٣ بليون دولار في عام ٢٠١١. وتؤكد توقعات الموارد في مجملها نية المحافظة على مستويات الإيرادات التاريخية العالية، التي تحققت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، مع بعض التغييرات في تشكيل مجموع الموارد. واستنادا إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ توافق آراء مونتيري (E/2004/5)، وقرارات الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ و ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨، ومقررات المجلس التنفيذي، تعكس التوقعات الموصوفة أدناه في إطار مجالات التركيز الأربعة لموارد البرنامج الإنمائي، تحديد أولويات الموارد العادية المتزايدة اللازمة للمحافظة على طابع الارتباط المتعدد الأطراف لعمل المنظمة، علاوة على الهدف الأسمى المتمثل في تعزيز توفير الدعم لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري.

الموارد العادية

١٤٨ - يتوقع أن تبلغ المساهمات العادية المقدمة للبرنامج الإنمائي ٥,٣ بليون دولار: ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، و ١,٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، و ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠، و ١,٥٥ بليون دولار في عام ٢٠١١. واستنبط متوسط الرقم السنوي المستهدف من الفحص الشامل للاحتياجات التطلعية من الموارد العادية المدرجة في وثائق البرامج القطرية الموافق عليها من قبل المجلس التنفيذي[٤]، ومن توقعات الموارد المطلوبة لميزانية الدعم لفترة السنتين. وعُدّل فيما بعد تقدير مجموع الطلب البرنامجي على الموارد

(٤) باعتبار أن وثائق البرامج القطرية المرتبطة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تمثل مؤشرات على الطلب على الصعيد القطري، حددت عينة من ٧٦ بلدا تزامنت سنة واحدة على الأقل من عمر البرامج القطرية فيها مع فترة الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١١).

العادية بصورة تتماشى مع الأهداف والأولويات الواردة في الخطة الإستراتيجية. وشملت التعديلات تعزيز مجالات نتائج الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالميزة النسبية والقيمة المضافة المثبتتين للبرنامج الإنمائي، والإلغاء التدريجي للمجالات التي لا تتوفر فيها تلك الميزات.

١٤٩ - وفيما يتعلق بالنمو المتوقع لعناصر الموارد الأخرى المبينة أدناه، عُدّل الهدف المقترح كي يعكس التحول المطلوب في الإسهامات الثنائية من الموارد الأخرى للموارد العادية. ويستند هذا الافتراض إلى ضرورة معالجة الخلل المتفاقم في توازن نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى، والشروع في معادلة ديناميات نمو كل منها. ويشتمل هذا النهج التعويضي على افتراض أن أقل البلدان نموا، التي لا تستفيد دائما من التدفقات المتزايدة للموارد الأخرى، ستتمكن في نهاية المطاف من الاستفادة من هذا التحول.

الموارد الأخرى: مساهمات المانحين الثنائيين

١٥٠ - واتساقا مع هذا النهج، يتوقع أن يبلغ التمويل المشترك في شكل اقتسام التكلفة ومساهمات المانحين الثنائيين للصناديق الاستئمانية، ٥ بلايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أو بمتوسط ١,٢٥ بليون دولار سنويا، تتراوح بين ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، و ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١١. ويراعي الانخفاض الحدي في هذه الفئة التحول المتوقع في الموارد الأخرى الثنائية إلى فئة الموارد العادية، والزيادة السريعة في البرامج المشتركة التي يديرها البرنامج الإنمائي بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة (لا تسجّل ضمن إيرادات البرنامج الإنمائي).

الموارد الأخرى: المساهمات المتعددة الأطراف

١٥١ - يتوقع أن تبلغ مساهمات الشركاء المتعددي الأطراف ٥,٥ بليون دولار، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أي بمتوسط ١,٣٧ بليون دولار سنويا. ويمثل هذا زيادة طفيفة من ١,٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١١. ويتوقع أن تنخفض القيمة الحقيقية للمساهمات المتعددة الأطراف من الموارد الأخرى، من ١,١٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٠٩ بليون دولار في عام ٢٠١١. ويعكس هذا الانخفاض التشكيل المتوقع لحافظة البرنامج الإنمائي غير الثنائية والنقصان المرجح في عنصر الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، نظرا إلى أن تحويل قدرة التنفيذ إلى الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني سيؤدي إلى تراجع الدور المباشر للبرنامج الإنمائي بشكل تدريجي.

الموارد الأخرى: مساهمات حكومات البلدان المستفيدة من البرامج

١٥٢ - يتوقع أن تبلغ مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في التمويل المشترك ٤,٨ بليون دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أي بمتوسط ١,٢ بليون دولار سنويا. ويتوقع انخفاض هذا العنصر من ١,٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ١,١٥ بليون دولار في عام ٢٠١١. ويترجم الانخفاض المتوقع من حيث قيمته الحقيقية إلى نقصان من ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٩٠ بليون دولار في عام ٢٠١١. ويتوقع أن تشهد هذه الحافظة تحولا يعكس: (أ) استمرار الاتساق مع مجالات تركيز البرنامج الإنمائي؛ و (ب) تنوعا جغرافيا في حافظات التمويل المشترك للبلدان المستفيدة من البرامج. وستُلغي بشكل تدريجي مشاريع تنفيذ القروض التي لا تدخل في إطار مجالات تركيز البرنامج الإنمائي. وستتولى وكالات الأمم المتخصصة وصناديقها وبرامجها إدارة أجزاء من هذه الحافظة وفقا للولايات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ملائما وفعالا من حيث التكلفة.

باء - إسقاطات موارد الأمم المتحدة التي يديرها البرنامج الإنمائي

١٥٣ - يبلغ مجموع توقعات موارد الأمم للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ٥ بلايين دولار، أي بمتوسط ١,٢٥ بليون دولار سنويا. ويدير البرنامج الإنمائي هذه الموارد دعما للبرامج القطرية وأنشطة منظومة الأمم المتحدة، وهي تأخذ أساسا شكل صناديق استئمانية متعددة المانحين وبرامج مشتركة يمر عبرها التمويل. وشهدت هذه الفئة من الموارد نموا مطّردا منذ عام ٢٠٠٥، ويتوقع اتساع نطاقها خلال الجزء الأكبر من الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ولا تعد هذه الفئة من الموارد ضمن إيرادات البرنامج الإنمائي. ولديها ترتيبات إدارة ومساءلة قائمة بذاتها، على النحو المشار إليه في الفصل الرابع، الجزء باء.

جيم - استخدام الموارد[٥]

١٥٤ - سيجري تنسيق استخدام الموارد العادية للبرنامج الإنمائي وموارده الأخرى للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ مع الخطة الاستراتيجية، وستوزع على جميع بنود الميزانية. وستوفر الخطة الاستراتيجية الاستنارة للقرارات المتعلقة بترتيبات البرمجة وميزانية الدعم لفترة السنتين.

١٥٥ - ويجري النظر الآن في التوجهات العامة التالية لموارد البرنامج الإنمائي العادية:

(أ) المحافظة على التصنيف الحالي للبلدان (المنخفضة الدخل، والمتوسطة الدخل، والمتبرعة الصافية) على أساس عتبات التصنيف المفهرسة لنصيب الفرد في الدخل القومي

(٥) الأرقام الواردة في هذا الفرع أرقام إرشادية وخاضعة للإقرار.

الإجمالي. وسيحافظ هذا على الطابع العالمي مع مراعاة التحولات في النمو النسبي، وأولوية الهدف المحدد لتخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا.

(ب) المحافظة على التمييز بين البنود الثابتة والمتغيرة، مع استعراض توزيعها على فئات الميزانية وفقاً للخطة الاستراتيجية.

(ج) المحافظة على الملامح الرئيسية لمنهجية التخصيص المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، مع: '١' تعديلها لاستكمال البيانات المتعلقة بنصيب الفرد في الدخل القومي الإجمالي والبيانات السكانية (البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية)؛ '٢' تبسيطها في مجال تخصيص الموارد مع تقليل الأعباء الإدارية للتنفيذ على المستوى القطري (البند الثاني من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية)؛ و '٣' كفالة التوازن بين مستويات التخصيص للبندين الأول والثاني من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية

(د) ينبغي أن تتوافر في إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين ثلاثة شروط: '١' تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية، بعد مناقشة المجلس التنفيذي لها وموافقته عليها؛ '٢' الاستجابة لمتطلبات الميزنة القائمة على النتائج، بالاقتران مع التعديلات اللازمة في تصنيف التكاليف؛ '٣' تحقيق الاتساق، متى كان ذلك ممكناً، مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الميزنة القائمة على النتائج، علاوة على توقيت صنع القرارات من جانب كل مجلس تنفيذي.

١٥٦ - تقترح الاعتبارات التالية لإعداد إطار لاستخدام الموارد:

(أ) على مدى فترة أربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١)، تبلغ تقديرات توافر الموارد العادية والموارد الأخرى المتوقعة في مجملها للبرنامج الإنمائي ٢٠,٥ بليون دولار(بالقيمة الاسمية). وعلى افتراض أن تجري مواءمة تصنيف التكاليف بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، سيخصص ما يقارب ١٨,٥ بليون دولار (٩٠,٢ في المائة) للبرامج التكاليف ذات الصلة، و ١,٥ بليون دولار (٧,٣ في المائة) لمهام الإدارة، ونحو ٥٠٠ مليون دولار (٢,٤ في المائة) لتنسيق الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك مخصصات قدرها ٥٠٠ مليون دولار تقريبا لتكاليف فعالية الإدارة/التنمية في نفقات البرامج، تمشيا مع الممارسات المتبعة في المنظمات الشريكة. وتبلغ التكاليف التقديرية السنوية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة (١٢٥ مليون دولار) ٠,٨ في المائة تقريبا من مجموع تمويل الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥؛

(ب) تقسيم النمو في الموارد إلى حصص مقررة بهدف كفالة أقصى قدر ممكن من التخصيص لترتيبات البرمجة مع توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مهام الإدارة. ويستند ذلك إلى افتراض وجود مساهمات كافية من الجهات المانحة و/أو ترتيبات لتقاسم العبء بين الوكالات والصناديق والبرامج. وسيسترشد في هذا التخصيص بالجهد المستمر من أجل: '١' إعطاء الأولوية في تخصيص موارد إضافية للنفقات البرنامجية على النفقات الإدارية، مع إبقاء النسبة العامة للموارد المخصصة للبرامج عند مستوياتها الحالية أو زيادتها؛ '٢' كفالة أن يوفر تخصيص الموارد الإضافية الدعم لأهداف الخطة الاستراتيجية، مع مراعاة التشديد في الأجل القصير على بناء الهياكل الأساسية اللازمة للتنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولا ترى توقعات الدخل والميزانية معا أية أمكانية لإعادة التخصيص من بنود البرامج إلى بنود الإدارة؛

(ج) تغطية تكاليف المهام ذات الصلة بإدارة الموارد المتحصل عليها من المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف ومساهمات البلدان المستفيدة من البرامج من خلال تطبيق سياسة استرداد التكلفة في البرنامج الإنمائي، بشكل يتسق مع مقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٧/١٨ بشأن هذا الموضوع.

ثامنا – الرصد والتقييم والإبلاغ

١٥٧ – تورد الخطة الاستراتيجية موجزا لمؤشرات الأداء في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي الثلاثة، وهي: الإدارة والتنسيق والبرمجة. وفيما يتعلق بالإدارة والتنسيق، تتصل معظم أهداف الأداء بالنتائج التي يعتبر البرنامج الإنمائي مسؤولا عنها في المقام الأول. وعلى جانب التنسيق، توجد عمليات ومبادرات ستحتاج إلى جهود مشتركة أو تعاونية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ويتعين أن ينظر إلى الأهداف في تلك المجالات باعتبارها ذات مغزى لا لأنها قابلة للتحكم الدقيق. وتعكس المؤشرات الإنمائية أيضا الجهود المشتركة للحكومات والأطراف الفاعلة الوطنية وشركاء التنمية.

ألف – الرصد والإبلاغ

١٥٨ – ينبغي أن تؤول ملكية النتائج إلى الجهات الوطنية، لتتصدر السلطات الوطنية تسلسل المساءلة. وسيسهم البرنامج الإنمائي في تحقيق تلك النتائج، مما يستدعي أن تنحصر مساءلته الرئيسية في مساهماته في إحداث الأثر الإنمائي. وينبغي تقدير الأداء الميداني للبرنامج الإنمائي على المستوى القطري أولا، كجزء من عملية مشتركة مع الحكومات والشركاء الآخرين، وعلى مستوى المنظمة بمعرفة الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، ثانيا، على أساس

بيانات الرصد والتقييم. ويخضع البرنامج الإنمائي للمساءلة المباشرة عن خدمات المؤسسة والبرامج العالمية والإقليمية التي تدعم البرامج القطرية.

١٥٩ - وستوفر بيانات الأداء السنوي الاستنارة للاستعراض الإداري الجاري للأداء، بغرض كفالة أن تبقى المنظمة على الطريق الصحيح فيما يتعلق بالأهداف. وسوف تستخدم مجموعة فرعية من هذه البيانات لتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي كل سنتين. وسيكون لزاماً على جميع البرامج القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي أن تجري ما لا يقل عن استعراض مشترك واحد في العام للحافظات، مع الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٦٠ - وسيجري التركيز في التقارير التي تقدم إلى المجلس التنفيذي على الأولويات الإنمائية الاستراتيجية والمبادرات الرئيسية للدورة في مجالي التنسيق والإدارة. وسيتيسر إلى حد ما التزام البرنامج الإنمائي بتقديم المزيد من المعلومات الاستراتيجية والتي تستهدف النتائج في التقارير التي ستقدم مستقبلا إلى المجلس التنفيذي، بسبب القرار الذي اتخذ بأن يراعى اتساق خطة التقييم مع الخطة الاستراتيجية وأن تجرى على أساس التناوب تقييمات مواضيعية أو استراتيجية في المجالات التي يرى أن البرنامج يضطلع فيها بدور قيادي أو جوهري في التأثير على نتائج التنمية على الصعيدين العالمي والقطري. وسييسره كذلك نطاق واسع من أدوات الرصد الداخلي المستخدمة الآن، بما في ذلك 'نظام بطاقة درجات الإنجاز المتوازنة'، ونظام أطلس، والدراسة الاستقصائية للشركاء. وكما ورد في الجزء الخاص بالإدارة من هذه الخطة الاستراتيجية، سيجري تحسين تلك الأدوات كي تلبي احتياجات الخطة والاحتياجات الإدارية الأوسع نطاقا للمنظمة. ويجري الآن العمل على إدراج مؤشرات إدارة المخاطر في النظام العام.

١٦١ - وسيقدم البرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١٠، استعراضا تحليليا شاملا قائما على النتائج للخطة الاستراتيجية في منتصف المدة. ولن يقتصر هذا الاستعراض على الإبلاغ عن نواتج الإدارة والتنسيق والتنمية، بل سيقدم أيضا تقييما تحليليا للإنجازات فيما يتعلق بنواتج التنمية، مع التحقق منها من خلال الدراسات الاستقصائية وبيانات التقييم، كما سيحدد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وبالإضافة إلى تقرير الأداء، ستتاح للمجلس التنفيذي: (أ) تقارير سنوية من مدير البرنامج، تحتوي على بيانات عن الأداء؛ (ب) التقييمات التي تجريها البرامج القطرية التي تشارف دورتها على الانتهاء وقبل وضع برامج جديدة؛ (ج) التقييمات السنوية لنتائج التنمية التي يجريها مكتب

التقييم التابع للبرنامج والتقييمات المستقلة الأخرى على الصعيدين الاستراتيجي والقطري؛ و (د) الموقع الشبكي لتتبع الجهات المانحة، الذي سييسر رصد مساهمات المانحين.

١٦٢ - وتُجرى عمليات التقييم في البرنامج الإنمائي وفقا لسياسة التقييم، التي وضعها المجلس التنفيذي وأقرها في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦. وتتسق هذه السياسة مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ وقواعد ومعايير التقييم التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

باء - التقييم اللامركزي

١٦٣ - تتولى الوحدات البرنامجية التابعة للبرنامج الإنمائي التخطيط للتقييمات اللامركزية والتكليف بها واستخدامها. ويجب على جميع الوحدات وضع خطط للرصد والتقييم مع الحكومات الشريكة والأطراف الفاعلة الرئيسية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية تخطيط البرامج. ويجب على جميع الوحدات التي تدير برامج عالمية وإقليمية وقطرية أن تتيح خطة الرصد والتقييم لأعضاء المجلس التنفيذي، باعتبارها من مرفقات جميع وثائق البرامج التي تقدم للموافقة عليها.

١٦٤ - ويشكل التنفيذ الجيد التوقيت للتقييمات الإلزامية للنواتج أساس الامتثال للتقييم. وتتحمل وحدات البرنامج مسؤولية إدخال الخطة في مركز موارد التقييم واستكمال حالة التقييم. وتتولى الوحدات التي تقوم بالرقابة المباشرة صد الامتثال للتقييم استناداً إلى إجراء عمليات التقييم المقررة للنتائج.

١٦٥ - ويتمثل الهدف الرئيسي لتقييمات النواتج والمشروعات، التي تصدر وحدات البرامج التكليفات بإجرائها، في استخلاص المعلومات عن مساهمة البرنامج الإنمائي في نتائج التنمية بغرض التعلم، والإشراف المباشر، والمساءلة العامة، على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. وسيتحدد دور البرنامج الإنمائي في التنسيق والبرمجة المشتركة من خلال تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستتاح تلك التقييمات لإدارة البرنامج الإنمائي عند إعداد التقارير المرحلية السنوية عن الخطة الاستراتيجية. وستشكل ردود الإدارة مساهمة في التقرير تهدف إلى توضيح الغرض من دروس التقييم.

جيم - التقييم المستقل

١٦٦ - يتولى المجلس التنفيذي إقرار الخطة السنوية للتقييمات المستقلة التي يجريها مكتب التقييم. وتشمل الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند وضع خطة التقييم النتائج التنظيمية الرئيسية المتوخاة في صورتها الموضحة في الخطة الاستراتيجية؛ وأولويات المنظمة التي يؤكدها

شركاء الاستثمار؛ والممارسات التنظيمية والأولويات الإنمائية الناشئة؛ والمسائل المنبثقة عن التقييمات السابقة؛ والمجالات البرنامجية التي لم تشملها التقييمات الحديثة؛ وفرص القيام بعمليات تقييم مشتركة مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

١٦٧ - وتشمل خطة التقييم تقييم البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وستجرى تقييمات مستقلة لعينة تمثيلية للبلدان التي ستعرض برامجها على المجلس التنفيذي. وستتناول التقييمات على الصعيد القطري مسألة التنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وسيُشجع إجراء التقييمات المشتركة مع شركاء الأمم المتحدة.

١٦٨ - ويجري مكتب التقييم مشاورات مع المجلس التنفيذي، والإدارة العليا، والصناديق والبرامج المرتبطة بها، والأطراف الفاعلة الأخرى، عند وضع خطة التقييم المقترحة. وتتطلب جميع التقييمات المستقلة ردوداً من الإدارة، وسيدرج تقرير المتابعة ذي الصلة في التقرير السنوي عن الخطة الاستراتيجية.